الفصل الثانى
نقد وتقييم تصُّور البشري للواقع الاجتماعي
"السياق" المحيط بالخطاب
فى عهد الاستعمار الإنجليزى

تمهيد :

نقد وتقييم خطاب البشرى بشأن الديمقراطية، لا يعنى فقط نقد وتقويم فحوى ومضمون الرسالة التى يريد البشرى أن يوصلها إلى المتلقى، بقدر ما يعنى أولا نقد وتقييم تصوُّره للواقع الاجتماعي -السياق-المحيط بالخطاب، والذى كان بمثابة الظروف والملابسات التى كان لها التأثير الأكبر فى توجهه نحو هذه الاستنتاجات والأطروحات التى توصل إليها من دراسته وبحثه فى هذه الفترة، ويشمل كافة السياقات الفرعية مثل : السياق الخاص بالبشري، والسياق التاريخي، والسياق الاقتصادي، والسياق السياسي ..إلخ.

أما وأنه لا يوجد شيء اسمه الواقع، وإنما هناك تصوُّر للواقع، بمعنى : أن لكل منا تصوُّره الخاص بالواقع، والذى يتشكَّل عبر المنظور المعرفي الخاص لكل منا، أما وأن مدى صحة استنتاجات وأطروحات البشري، ترتهن على مدى موضوعية تصوُّره لهذا الواقع التاريخي باعتبار أن خضوع الواقع لتصوراتنا الذاتية ينفى الموضوعية المطلقة والدوجماتية المطلقة أيضا – فإن المغزى والهدف من تحليل وتقييم الواقع الاجتماعي – السياق – المحيط بخطاب البشري، هو إلقاء الضوء على مدى موضوعية تصوُّر البشري لهذا الواقع، ومن ثم مدى صحة أطروحاته وأفكاره الخاصة بموضوع البحث : الديمقراطية فى عصرالاستعمار، ونرى نقد وتقييم السياق المحيط بخطاب البشري لتلك الحقبة الاستعمارية فى المباحث التالية :

- المبحث الأول : نقد وتقييم تصوُّر"البشرى" للواقع الإجتماعى – السياق – المحيط بالخطاب .
- المبحث الثانى : نقد وتقييم فحوى خطاب "البشرى"بشأن الديمقراطية .

المبحث الأول
نقد وتقييم تصوُّر "البشرى"
لنواقع الاجتماعى ـ السياق ـ المحيط بالخطاب

ينقسم هذا المبحث إلى مطلبان كالآتى :

- المطلب الأول : نقد وتقييم السياق التاريخى والإجتماعى
- المطلب الثانى : نقد وتقييم السياق السياسى

المطلب الأول : نقد وتقييم السياق التاريخى والإجتماعى

السياق التاريخى هو الأرضية والمنطلق المعرفي الذى بنى عليه البشرى تصوُّره لواقع الحقبة التاريخية الاستعمارية، ويلاحظ أن ما طرحه البشرى – فيما تصوَّره كسياق تاريخي – جاء كمدخل إلى عقل المتلقي، لإقناعه بما سيطرحه من أفكار وتصورات فى موضوع الديمقراطية فى تلك الحقبة الاستعماري .

وأرى أن أهم ما يلفت النظر في السياق التاريخي فيما يحسبه البشري من مخزون الذاكرة التاريخية المصرية من ثقافة تقليدية أو خبرات عملية بشأن الديمقراطية قبل احتكاك مصر بالحضارة الأوروبية الحديثة وتبنِّى نخبة من المصريين نمط الحضارة الغربية – بما يشمله نموذج الديمقراطية الليبرالية – جاء في تجاوز البشري عن أى وجود لمفهوم الديمقراطية كمعنى ومضمون فى الثقافة المصرية التقليدية بما يوحي، وكأن الديمقراطية الليبرالية الغربية حين جاءت مصر مع بعثات محمد علي، كانت مصر خالية من أى مضمون ثقافى لمفهوم الديمقراطية، أى أنها كانت فى فراغ ثقافى لمفهوم الديمقراطية !، الأمر الذى يجعل من هذا الملمح أحد الخطوط الرئيسية التى تُشكِّل الخريطة الثقافية لمفهوم البشري للديمقراطية .

ويرى الباحث أن فى سياق العصر الحديث ظهر لنا منعطفان للديمقراطية، كاشفان بوجود لمفهوم الديمقراطية فى الثقافة المصرية التقليدية، أحدهما يتعلق بمحمدعلى وكيف وصل إلى الحكم، والآخر يتعلق بالخديوى إسماعيل كأول من قام بمحاولة لتطبيق عملى للديمقراطية الليبرالية الغربية، وذلك فى المحورين التاليين :

- الأول : محمدعلى والديمقراطية .
- الثانى : الخديوى إسماعيل والديمقراطية .

أولاً : محمد على والديمقراطية

أحدث جلاء الحملة الفرنسية عن مصر فراغا سياسيا تَمثَّ لفى حيرة المصريين في من له الحق والشرعية فى حكم البلاد، فقد جاءت أهم تداعيات التجربة التاريخية للحملة الفرنسية، في فقد زعماء المماليك وكذلك الوالى المعين كحاكم لمصر من الباب العالي، شرعيتهم في الحكم فى نظر المصريين .ومن ثم اجتمع كبار العلماء والمشايخ والأعيان والممثلين لطوائف المجتمع المصرى بزعامة عمرمكرم نقيب الأشراف فى بيت القاضي، الذى التفت حوله الجماهير المصرية يظاهرونهم فى عزل خورشيد باشا والى مصر المعين من الباب العالي، وتعيين محمد على بدلاً منه، واتجه الجميع إلى دار محمد علي وخاطبه السيد عمر مكرم بقوله : إننا نريدك والياً علينا بشروطنا، لما نتوسَّمه فيك من العدالة والخير [1].

وفى بحث "بكر مصباح" ذكر أن محمد على كان موضع ثقة الشعب وزعمائه، وأن هذه الثقة كانت سبباً مباشراً فى اختياره كأول حاكم منتخب لمصر الحديثة، وأن هذا الانتخاب تم وفقاً لشروط ممثلى الشعب . وذكر البحث ما قاله الجبرتي فيما جرى فى اجتماع ممثلى الشعب بمحمد على واختيارهم له والياً : وقالو له : إنا لا نريد هذا الباشا حاكماً علينا، ولابد من عزله من الولاية، فقال : ومن تريدونه والياً ؟ قالوا : لا نرضى إلا بك، وتكون والياً علينا بشروطنا ؛ لما توسَّمنا فيك من العدالة والخير، فامتنع أولا ثم رضي، فأحضروا له كرك وعليه قفطان . وقام إليه السيد عمر مكرم والشيخ الشرقاوى فألبساه له [2] .

ويكشف هذا الموقف عن صورة عملية نموذجية لتطبيق الديمقراطية فى إطار الحضارة المصرية التقليدية، بما يكشف إلى حد بعيد إدراك ووعى المصريين العالى بمفهوم الديمقراطية فى إطار الثقافة المصرية .

وما أن اعتلى [3] محمدعلى سدة الحكم، وقبض بيده على مقاليد الأمور فى البلاد، حتى انقلب على الديمقراطية، وعلى من ساعده وسانده للوصول للسلطة، وأطاح بهم جميعا وكذلك بجميع القيادات الشعبية من مشايخ وعلماء وعلى رأسهم عمر مكرم، الأمر الذى مكَّنه من الانفراد بالسلطة والاستبداد بالحكم، وفى بحث "بكر مصباح" ذكر أن محمد على بعد أن وُلِّى السلطة على النحو الذى سبق شرحه، بدأ يضرب القوى السياسية المنافسة له بعضها ببعض، إلى أن أضعفها

---

(١) د، عبدالحميد البطريق – عصر "محمد على" نهضة مصر فى القرن التاسع عشر – الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٩ ص ٨

(٢) بكر مصباح تنسيرة – تطور النظام السياسى فى مصر ١٩٥٢/ ١٩٧٦ - رسالة دكتوراة - كلية الإقتصاد والعلوم السياسية عام ١٩٧٩ ص ٢٤ .

(٣) عصر "محمد على" نهضة مصر فى القرن التاسع عشر – ص ٢٦ .

جميعاً، ثم تخلَّص منها واحدة بعد أخرى، وفى مقدِّمتها القيادات الوطنية للشعب .

ومن الجدير بالذكر أن اتجاهه إلى الحكم المطلق لم يتم بدون مقاومة الزعماء الوطنيين، وعلى رأسهم عمر مكرم الذى تعرَّض للنفى والاضطهاد من الوالى ([1]).

كتب جمال حمدان : آخر المماليك العظام، وأول الفراعنة الجدد، أتى به مزيج من الثورة الشعبية والانقلاب العسكري، وجاء هو بنظام سياسى واقتصادى واجتماعي، هو مزيج من الفرعونية والمملوكية، ليصبح بالتالى نسخة جديدة من الطغيان الشرقى وعلما حديثا على الأوتوقراطية المطلقة، ذلك هو محمد على بداية ورأس مصر الحديثة ([2]) .

وأهمية إشارتنا هذه، تتمثَّل فى أننا لم نبدأ العصر الحديث بلا وعي أو إدراك لمفهوم الديمقراطية، ولكن كان لنا مفهومنا الخاص بها، فبقدر ما فى هذا الأمر من غبن للحقيقة ؛ بقدر ما فيه من انتقاص من قدر ثقافتنا وحضارتنا المصرية العربية .

ثانياً : الخديوى إسماعيل والديمقراطية

أشار البشرى إلى أن أول تجربة للديمقراطية الليبرالية جاءت بعد وفاة مؤسس الأسرة العلوية، فى حكم الخديوى إسماعيل، وعلى النحو الذى أوردناه فى المبحث السابق ؛ ولما كانت هذه التجربة هى أول تطبيق عملى للديمقراطية الغربية، بعد ورود المفهوم من فرنسا، الأمر الذى يجعل منها مسألة جديرة بالنظر، خاصةً فيما أثاره البشرى حول التأثير الفكرى والثقافي، نتيجة ورود المفهوم من نسق معرفى غربى إلى النسق المعرفى التوحدي، وهو نسق مختلف عنه تماما، الأمر الذى يسبب ازدواجا فى المفاهيم والقيم، وذلك لوجود مفهوم الشورى كأحد مفردات النسق المعرفى التوحيدي – "حسب نظريته : الوافد والموروث" - إلا أن البشرى تجنَّب الكلام فى هذه المسألة تماماً .

وفى هذه المسألة يقول "جمال الدين الأفغانى" الذى عاصر هذا الحدث : «إنكم سترون عمَّا قريب – إذا تشكَّل المجلس النيابى المصرى – أنه سيكون ولا شك بهيكله الظاهر مشابهاً للمجالس النيابية الأوربية، بمعنى أن أقل ما سيوجد فيه من الأحزاب : حزب للشمال وحزب لليمين، ولسوف ترون إذا تشكَّل مجلسكم أن حزب الشمال لا أثر له في ذلك المجلس ؛ لأن من مبادئه أن يعارض الحكومة.. ثم قال : ليس لي في هذه الفراسة أدنى فضيلة ؛ لأن المقدمات الصحيحة هي التي تنتج النتائج الصادقة . ومقدمات مجلس نيابي تحدثه قوة خارجة عن محيط الأمة نتيجته : أنه مجلس لا قيمة له، وكما أنه لا يعيش طويلاً كذلك لا يغنى عن الأمة فتيلا . ثم

١تطور النظام السياسى فى مصر ١٩٥٢/ ١٩٧٦ – مرجع سابق ص ٢٦ .

٢جمال حمدان - شخصية مصر " دراسة فى عبقرية المكان" ج ٢ – الهيئة العامة لقصور الثقافة عام ٢٠١٣ ص٥٧٤

قال ضاحكاً ضحكة متألم : نائبكم سيكون على مقتضى ما مر من مهيئات مصركم في زمانكم، هو ذلك الوجيه الذي امتص مال الفلاح بكل مساعيه، هو ذلك الجبان البعيد عن مناهضة الحكام وهو أسقط منه همة، هو ذلك الرجل الذي لا يعرف لإيراد الحجة أمام الحاكم معنى، ذلك الرجل الذي يرى في إرادة القوة الجائرة كل خير وحكمة، ويرى في كل دفاع عن وطنه قلة أدب وسوء تدبير..» .

ويعلّق عباس العقاد : بأن هذا كان علم الرجل بالمجالس البرلمانية، ولكنه كان مع ذلك يطلب حكم الشورى ويريده قوة خارجة من بنية الأمة، وينظر إليه ببداهته الصادقة كأنه وظيفة حيوية تعمل على الإحياء، ولا تدور على الحساب والأوزان . أو بعبارة أخرى : هو قوة بيولوجية وليس بقوة عدد ولا بقوة ميزان([1]).

ويلاحظ أن "الأفغانى" إنطلق في نقده للمجلس النيابي الجديد من منطلق الثقافة الإسلامية، وهو بذلك يعبِّر عن المسلمين الملتزمين بالثقافة الإسلامية، ويشير إلى أن تطبيق هذا النموذج الوارد من الحضارة الغربية المختلفة عن حضارتنا الإسلامية ؛ لا يغنى عن الأمة فتيلا، وأنه مجلس لا قيمة له، وقدَّم الأسباب التى بنى عليها حكمه هذا .

ثالثاً : نقد وتقييم السياق الاقتصادي

جاء مدخل البشرى ومنطلقه إلى وضع مصر الاقتصادي تحت هيمنة الاحتلال البريطانى، بالتأكيد على وضع مصر الجغرافى وظروفها التاريخية، باعتبار أن هدف الاحتلال لم يكن مقتصراً على الجانب الاقتصادي باستغلال أرضها وقوة عملها، ولكن أساسه أيضا الجانب السياسى المتمثل فى السيطرة على طريق المواصلات الحيوى الذى يربط بين الغرب والشرق .

حدد البشرى مظاهر الاستغلال الاقتصادى للاحتلال، فيما ظهر واضحاً وكشف عنه : نشاط البنوك والشركات والمنشآت الاقتصادية الأجنبية، وما كانت تمارسه من استغلال للفلاحين والعمال والحرفيين، وأن الاستغلال الأجنبى كانت تمارسه قوى أوروبية متعددة، ولا تستبد به بريطانيا بمفردها نظرا : لموقع مصر الجغرافي المنوه إليه، ووجود الامتيازات الأجنبية ([2])، إلا أن البشري لم يكشف عن الاستراتيجية الاقتصادية للاستعمار التى فرضتها على مصر، رغم أهميتها وتأثيرها على السياق السياسى خاصةً على ظاهرة الديمقراطية موضوع البحث، وأهم خطوط الاستراتيجية الاستعمارية تتمثل في : قيام سلطة الاحتلال بتغيير نمط الاقتصاد المصري، من نمط الاقتصاد المستقل – الذى كان يرتكز على جناحين :

---

١ عباس العقاد- الديمقراطية فى الإسلام- مكتبة الإسرة مهرجان القراءة للجميع -٢٠٠٤ ص ٦٢ .

٢ طارق البشرى - تاريخ الحركة السياسية في مصر ١٩٤٥-١٩٥٣ _ دار الشروق ط٢ – ٢٠٠٢ ص ٧٥ .

الزراعة والصناعة " مع التجارة - إلى نمط الاقتصاد الاستعمارى التابع، والتجارة الاستعمارية .

والاقتصاد الاستعمارى كما يقول "جمال حمدان" هو : اقتصاد أولّى ينتج المواد الأولية فحسب ويُصدِّره للخارج، وفى الحالة المصرية تحولنا إلى اقتصاد أحادى زراعي، وألا صناعة على الإطلاق، وجاءت الزراعة لتكون أحادية أيضا تتمثل فى القطن، أما التجارة الاستعمارية فهى : التجارة المرتبطة بعنف دولة الاحتلال - وتسمى تجارة المتروبول – وتعنى : احتكار الاحتلال للنشاط التجارى الخارجى للدولة المصرية سواء صادرات أو واردات علاوة على احتكارها النقل للصادرات والواردات».

ويلاحظ أن أعراض الاقتصاد الاستعماري، بدأت قبل دخول الاستعمار أرض المحروسة، وذلك مع انهيار مشروع "محمد على" التوسعي، نتيجة الانتكاسات العسكرية والسياسية، وفى فترة التغلغل والتوغل الأوروبى فى البلاد .ذلك أن مشروع محمد على [1] كان قائما على بناء الجيش المصرى وعملياته ومعاركه العسكرية ونشاطه خارج الحدود المصرية، فلما تقلَّص دور الجيش المصري، ليتقوقع داخل حدود الدولة المصرية فيما قبل توسعاتها الجغرافية - وفقاً لمعاهدة لندن 1940 – ظهر بالتالى تأثير ذلك سلباً على الصرح الصناعى الشامخ، فى مظاهر تدهور وتحلل لهذه الصناعة، مع مافرضته هذه المعاهدة، من إجراءات تهدف إلى فتح الأسواق المصرية للمنتجات الأوروبية، منها إلغاء كل الإجراءات المقررة لحماية الصناعات الوطنية، ومن ثم، جاءت العقود الأخيرة قبل دخول الاستعمار، لتبلور نمط الاقتصاد المصرى – كما يقول جمال حمدان - فى معادلة الحد الأقصى للزراعة مع الحد الأدنى للصناعة، ومع دخول جيش الاحتلال أرض المعمورة، فرضت سلطة الاحتلال نمط الاقتصاد الاستعمارى – كما نوهنا - فى معادلة الحد الأقصى للزراعة وألا صناعة على الإطلاق .

فعن الصناعة : فقد شهدت الفترة التى أعقبت دخول جيش الاحتلال مباشرة، عملية تخريب وتحطيم انتقامية ونذالية للصناعات القائمة وقتها ؛ فقد بيعت آلات وأدوات مغازل القطن التى أنشأها محمد علي، كذلك بيعت مصانع وورش وسفن الملاحة الخديوية لشركة إنجليزية بثمن بخس هزيل بل وهزلي، وبالمثل حدث للأسطول النهرى وترسانة بولاق، كذلك تم إغلاق مصنع الورق ببولاق، ومصانع الأسلحة والذخيرة، وبيعت معداته ..وإلخ ([2]) ».

---

١ نفس المرجع ص ١٨ – ٣٢ .

٢ جمال حمدان - شخصية مصر "عبقرية المكان" ج ٣ – ص ٢٣

ويضيف جمال حمدان : بأن المثير أن الاستعمار لم يتورع وقتئذ أن يعلن أنه : ليكون من الضرر البالغ بالمصالح الإنجليزية والمصرية كلتيهما، توفير أى تشجيع لنمو صناعة قطن محمية فى مصر"، وأنه ليس من المرغوب فيه الإضرار بالدخل الكبير المستمد من الرسوم الجمركية على المصنوعات القطنية، وعُرِّف المصنع بأنه : مؤسسة تقلق الراحة، أو تضر بالصحة أو تحمل الخطر"، واعتبر"كرومر" : أن كل مصنع يفتح فى مصر، يُغلق مصنعا فى بريطانيا !.

وعلى هذا الأساس وضعت سياسة جمركية وضرائبية مخططة، بحيث تقتل كل إمكانيات الصناعات الوطنية .

وجاء فى تقرير اللورد "كرومر" – المندوب السامى البريطانى - السنوى العام 1905: أن الفارق واضح لكل امر تمتد ذاكرته إلى الوراء، نحو عشر سنوات أو خمس عشرة، فالأحياء التى كانت قديما خلايا عمالية حقيقية للصناعات المختلفة : الغزل، النسج، العقارة، صناعة الأشرطة، الصباغة، صناعة الخيام، البرودرية، النعال البلدية "البلغ"، المصوغات، دبغ الجلود، صناعة القرب الجلدية، الملاحات، صناعة الأقفال الحديدية .. إلخ، كان عليها أن تُحد من نشاطها أو هى اختفت تماما، واليوم تتجمع المقاهى أو حوانيت الطاولة الأوروبية الصغيرة، حيث كانت توجد فى الماضى الورش المنتجة الشغالة ؛ إلا أنه كان هناك صناعتان افلتتا من عقوبة الإعدام، وذلك بحكم الضرورة، أحدهما : محالج ومكابس القطن الحديثة والتى لا مفر منها محليا قبل التصدير، وبالتالى كانت مصانع عصر بذرة القطن والزيت، والأخرى : مصانع السكر الوطيدة بالجذور بالتربة ؛ فزراعة القصب لا يُمكن تصدير محصولها الزراعى إلا بعد تحويله صناعيا إلى سكر([1]).

أما الزراعة، والتى تركزت فى زراعة القطن، فقد حصلت على كل الاهتمام للاستعمار، باعتبارها تحقق مصلحته فى الحصول على خامة القطن بأبخس الأسعار وفى ذلك كتب جمال حمدان : كانت انطلاقة القطن فى أوجها بلا حدود، مساحة ومحصولا وصادرا وسيطرة على الاقتصاد الوطنى – وذلك باستثناء فترتى الحربين والأزمة المالية العارضة – لقد بدأت سياسة تقطين مصر إذا صحَّ التعبير، وأصبح القطن ملكًاking Cotton ، وملكا متوجا وأوتوقراطيا أيضا، ذلك أن السياسة البريطانية المخططة والمعلنة كانت تحويل مصر إلى أبعادية قطن لحساب صناعتها هى وحدها بالتحديد، ومصانع لانكشر بالذات، أى باختصار تحويل مصر إلى حقل قطن لانكشر، أو كما قال كاتب فرنسى معاصر : إن مصر أصبحت واحدة من أجمل مزارع الامبراطورية البريطانية([2])، إلا أن الأمور لم يُقدَّر لها أن تستمر فى ذلك السياق، ففى أول العقد الثالث من القرن العشرين، بزغت على استحياء

---

١ نفس المرجع ص ٢٨ .

٢ نفس المرجع ص ٢٤ .

بادرة للصناعة الوطنية بعد غيبة قرن كامل عن الصناعة – وذلك بفضل ظروف سياسية ضاغطة، وتحت ثقل المد الوطني، حينما تم ترشيد للسياسات الجمركية، فأصبحت تُميِّز بين رسوم الخام والمصنوع ؛ لتحمى بذلك الصناعات المحلية من إغراق الواردات الأجنبية، وفى هذا المناخ أمكن لبنك مصر أن يظهر بنشاطه الواسع، وبصرحه الصناعى خاصة فى صناعة الغزل والنسيج فى المحلة، كما ظهرت صناعات أخري، إلا أن الذى أعطى الدفعة الحقيقية للصناعة الوطنية هو الحرب العالمية الثانية، حين نجحت الغواصات الألمانية فى قطع طريق المواصلات والإمدادات البحرية، فى البحر الأبيض المتوسط على القوات البريطانية والحلفاء فى مصر، فجاء انقطاع الواردات – مع صعوبة تصدير الخامات وعلى رأسها القطن – سببا لخلق طلب محلى ممثل فى وجود المؤسسة العسكرية الضخمة لجيوش الحلفاء، تُحتِّم التصنيع محليا بلا تحفظات، يقول جمال حمدان[1] : لقد خلقت الحرب سوقا لجيوش الحلفاء تتمتع بحماية طبيعية ؛ بل وفرضت على الاستعمار نفسه –للمفارقة الساخرة – أن يُشجِّعها ويساعدها لخدمة وجوده العسكري، كذلك كان يعمل بقواعد مؤسسته العسكرية 200 ألف عامل مصري، كانوا نواة مدربة جيدا لتصنيع ما بعد الحرب" ([2]).

واستمرت سياسات الاستغلال والنهب الاستعمارية، ولم تتوقف طوال الحقبة الاستعمارية، وكانت فى أقصى عنفوانها من نهب وتدمير للاقتصاد المصرى خلال فترتى الحربين العالميتين الأولى والثانية، فعن الأولى : فكانت مصادره سلطة الاحتلال للحاصلات الزراعية من الفلاحين ومصادرة مواشيهم وجمالهم وحميرهم، لتأمين احتياجات قوات الحلفاء المحاربة، والأكثر من ذلك فى عودة السخرة والكرباج لتعبئة أكثر من مليون فلاح وإرسالهم للعمل فى ميادين القتال - فى ظروف غير إنسانية - إلى العراق والدرنديل وفرنسا تحت اسم "المتطوعين"، وهلاك عدد كبير منهم، وإصابة عدد آخر أكبر بالأمراض والعاهات .

والملاحظ فى هذا الأمر، بل والغرابة كل الغرابة، فى تركيز غالبية المؤرخين والمحللين – ومنهم البشرى - على حادث دنشواي، الذى راح ضحيته نفر قليل من المصريين، فى حين نجد تهميشا لهذه المحنة أو الكارثة الذى دُفع فيها بهذا العدد الرهيب من المصريين إلى الموت فى الخطوط الأمامية للقتال بلا رحمة وبلا إنسانية، فى معارك لا يعرفون عنها شيئا ![3] .

كتب جمال حمدان : وأبسط، كما هو أبشع نموذج لذلك : قوة العمل "أنفار

---

١ نفس المرجع ص ٣٦ – ٣٨ .

٢ نفس المرجع ص ٢٨ .

٣ د. طاهر عبدالحكيم – الشخصية الوطنية المصرية "الكتاب الأول" –دار الفكر للدراسات والنشر والتوزيع ط ١ – ١٩٨٦ ص ٢٢٠ .

السلطة" التى انتزعتها بريطانيا قسراً من بين الفلاحين وأبناء مصر، وحشدها كالقطيع أثناء الحرب العالمية الأولى، وسخَّرتها فى آلة الحرب وجهاز الاحتلال، تحت ظروف أسوء من عصر السخرة والكرباج داخل القطر وخارجه فى: " سيناء وفلسطين والعراق وجزيرة مودروس ببحر إيجة وحتى فرنسا "، وتختلف المصادر فى تقدير حجم هذه القوة من ١٢٥ ألف إلى1,170,000 شخص، وكانت الخسائر فى الأرواح فادحة " ([١]).

وكتب جورج كيرك : كان من جراء بسط الأحكام العرفية في مصر أن سكن الهياج السياسي فيها خلال مدة الحرب، غير أن الضرورات الحربية، مضافا إليها ما بدا من البريطانيين من جهل شديد، كان لها أثر كبير في مضاعفة المظالم التي كانت تندد بها الحركة الوطنية، فقد غمر البلاد سيل جارف من البريطانيين عديمي الخبرة، من ضباط الجيش والموظفين المدنيين، ممن عاملوا مصر – وقد بُسطت عليها الحماية البريطانية – معاملةً لا تختلف كثيراً عما لو كانت بلاداً محتلة لا يقام وزن يُذكر لحقوق أهلها أو رغباتهم .

فإن النقص في الأيدي العاملة وفي وسائل الحمل خلال حملة فلسطين أدت إلى تجنيد الألوف من الفلاحين في فرق الأشغال وفرق النقل بالجمال، وإلى الاستيلاء على دوابهم، ومع أنه كان من المفروض في هذه الإجراءات من الوجهة النظرية أن يُحصر ما تسببه المتاعب في أقل حد ممكن – إذا حُددت فيها مدة التجنيد مثلا بستة أشهر – فقد تُرك الجانب الأكبر من تنفيذها، نظراً لشدة الحاجة إلى الموظفين البريطانيين في أعمال الجيش نفسه، إلى الموظفين المصريين بالأقاليم والنقط المحلية، وهؤلاء راعوا في التنفيذ بطبيعة الحال مصالحهم الشخصية : فالفلاح الذي يدفع لعمدة القرية ما يلزم من "البقشيش" (الجعل) يُعفى من التجنيد والاستيلاء، أما الفلاح الذي لم يستطع الدفع أو امتنع عنه فكان يُضم اسمه إلى قائمة المجندين للعمل مدة ستة أشهر، عرضة للتجديد، وتأخذ منه سلطات الاستيلاء جمله أو حماره، لذلك أفعمت نفوس الفلاحين بالشعور بالمضرة .

أما سكان المدن فقد شعروا أيضاً بالسخط، لقلة المواد المستوردة، ولا سيما الحبوب، التي شحت في البلاد بسبب ما جرته زراعة القطن الرابحة وحلولها محل زراعة الحبوب . كذلك أساء شعورهم عدم مراعاة الكياسة في جميع الاكتتابات للصليب الأحمر في بلاد غالبيتها إسلامية، وبطرق تقرب من الإجبار في بعض الجهات . هذا بالإضافة إلى أن المستنيرين في السياسة من المصريين ازداد سخطهم بسبب الحماية على البلاد، لما كان يُشعر به ذلك من زيادة ابتعاد الأمل في نيل البلاد الحكم الذاتي»(٢).

---

١ شخصية مصر ج ٢ – مرجع سابق ص ٦٥٩ .

٢ موجز تاريخ الشرق الأوسط –مرجع سابق ص ٢٠٢ – ٢٠٣ .

وعن الحرب العالمية الثانية فحدث ولا حرج، وفيها أشار البشرى إلى عدم اقتصار الاحتلال على استغلال مصر اقتصاديا من خلال المنشآت الاقتصادية الخاصة فقط، ولكن أيضاً بفرض السياسات المالية والاقتصادية للحكومة الخاضعة لنفوذه، حيث تضخمت الآثار السيئة للارتباط القديم بين العملة المصرية -"الجنيه المصرى"- و"الإسترليني"، فزاد إصدار البنكنوت من 22 مليون جنيه فى نهاية ١٩٣٨ إلى 122 مليون جنيه فى نهاية عام1944 ، وبلغت جملة ما استدانته بريطانيا من مصر نحو 400 مليون جنيه، وقد ارتفعت الأسعار نحو ثلاثة أضعاف ما كانت عليه قبل الحرب ([1]) .

رابعاً : نقد وتقييم السياق الاجتماعي

أشار البشري إلى انقسام المجتمع المصرى إلى ثلاث طبقات : الأرستقراطية المستحوذة على ثروة البلاد، والفقيرة المعدمة، والمتوسطة"، وكان للتباين الشديد فى المستوى سواء الاقتصادى أو الاجتماعى ما دفع لظهور وتحكُّم "المقاييس الطبقية" فى المجتمع المصري، ولم يذكر البشرى ما يُعنيه بالمقاييس الطبقية، وإنما تركها لاستنتاجات المتلقي، فيما يوحى بأنها ليست فقط في تفرُّد الطبقة الارستقراطية بالسيطرة والهيمنة على المجالين "الاقتصادى والاجتماعي"، والسعى للهيمنة على المجال السياسي، ولكنه أيضا بما ينفى وجود حقوق أو قيمة إنسانية للطبقة الفقيرة المعدمة، إذا ما قورنت بما استحوذت عليه الطبقة الارستقراطية من قيم وحقوق إنسانية – وهو ما أظهره البشري فى مشهد الحكم فى قضية مقتل السردار والذى جمع بين أفراد من الطبقة المعدمة ممثلة فى شخص محمد فهمى النجَّار الفقير، وبين النقراشى وأحمد ماهر كممثلين للطبقة الأرستقراطية – وبما يوحى بسيادة واستقرار القوانين أو المقاييس الطبقية فى المجتمع المصري، وأن فكرة الصراع الطبقى لم تظهر فى الحياة العملية، إلا فى أعقاب الحرب العالمية الثانية، بعد التوعية الثقافية التى قامت بها فى الأساس الحركات اليسارية الماركسية، والتى دفعت بالمصريين المعدمين، بالإحساس والشعور بالظلم، وأنهم ضحية لاستغلال وجشع أرباب العمل، بحصولهم على أجور زهيدة لا تكفى لسد أعباء الحد الأدنى لضروريات الحياة، وهو ما أدى إلى ظهور ثلاثية "الفقر والمرض والجهل"، كإحدى السمات الرئيسية للمجتمع المصرى فى تلك الحقبة، فمع تخلى الدولة عن وظيفتها ودورها فى مساندة ودعم حقوق العمال والفلاح ينفى الحصول على أجور عادلة، حتى سقطت هذه الطبقة تحت خط الفقر، بالإضافة إلى تخلِّيها عن وظيفتها ودورها فى تقديم الرعاية الصحية لهذه الطبقة والتى تمثل غالبية الشعب المصري، لتنتشر فى أجسادهم

---

١ تاريخ الحركة السياسية في مصر ١٩٤٥-١٩٥٣– مرجع سابق ص ٧٦ .

الأمراض المتوطنة من بلهارسيا وانكلستوما وغيرها، كتب جورج كيرك : وفى مصر نجد أن ثلاثة أرباع أهل الريف مصابون بالأمراض الدودية المستوطنة، كما أن أربع أخماسهم، على ما يظن، مصابون فى أعينهم بمرض "التراكوما" الذى يعرّضهم لتجرّع عواقبه على اختلاف درجاتها : من ضعف الإبصار إلى العمى التام، وقد تضاعف مجال الإصابة بالأمراض الدودية، من جراء انتشار نظام الرى الدورى بما يتبعه من آلاف المساقى التى يعمل فيها الفلاَّح حافى القدمين، فلا يكاد يُشفى من إصابة قديمة حتى تلحقه إصابة جديدة " ([1]) . كذلك تخلت الدولة عن وظيفتها ودورها فى إتاحة فرص تعليم متكافئة لأبناء هذه الطبقة، وتركتهم للجهل والأمية، ويشير "بكر مصباح" فى بحثه إلى "نظام الطبقات" بأنه المقصود به وجود نظام يحكم العلاقات بين طبقات المجتمع، وهذا النظام لم يكن يستند إلى الواقع الاقتصادي والاجتماعي فقط بل كان قائما في ظل الدستور والقوانين وحماية السلطة الحاكمة، وأنه قد تبين أن دستور ١٩٢٣م لم ينص على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، وأن البرلمان لم يعمل على سن قوانين توفر للمواطن الحماية في مواجهة تقلبات الزمن والحوادث المفاجئة، والحقوق المشروعة في مواجهة أصحاب العمل، وفي ظل هذا النظام انقسم المجتمع المصري إلى ثلاث طبقات رئيسية : طبقة كبار الملاك الزراعيين والرأسماليين، وطبقة الفلاحين والعمال، والطبقة المتوسطة، وأن هذا النظام الطبقي لم يسمح، بالتطور الاجتماعي أو الاقتصادي، كما أنه كان نظاماً غير مرن بمعنى صعوبة التحول من طبقة لأخرى، وبناء على ذلك كان انتماء الفرد لأي من الطبقات السابقة يحدده ميلاده، لا قدراته واجتهاداته .

ويرى الباحث أن هذا ما أدي في النهاية إلى تركيز الثروة والسلطة في الطبقة العليا، وانتشار الفقر والحرمان بين معظم الطبقات الأخرى ([2]) .

أكد البشرى على الارتباط بين الظلم الاجتماعى لطبقة العمال والفلاحين، وبين ظهور حالة من الاضطرابات وعدم الاستقرار سادت مصر فى أعقاب الحرب العالمية الثانية، والتى شملت كافة الفئات الفقيرة والمطحونة من عمال وموظفين ومدرسين وغيرهم، وأشار كيف كان موقف الدولة المتمثل فى الحكومات الوطنية المتعاقبة – سواء كانت وفدية أو من حزب آخر- من الصراع الطبقي، في الانحياز الصريح ضد طبقة الفقراء سواء عمالا أوفلاحين أو غيرهم، وذلك فى أى خلاف بشأن مصالح المصانع وملاك الأراضي الزراعية ومطالبة العمال بحقوقهم بما يمثل سياسة ثابتة للدولة ([3]) .

١موجز تاريخ الشرق الأوسط– مرجع سابق – ص ٣٦٧ – ٣٦٨ .

٢تطور النظام السياسى فى مصر ١٩٥٢/ ١٩٧٦ – ص ٩٧ -٩٨ .

٣الحركة السياسية في مصر ١٩٤٥-١٩٥٣ – مرجع سابق ص ٢٨٦ – ٢٩٤ .

فيما يخص الثقافة العامة السائدة للمصريين فى تلك الحقبة، أشار البشرى بما يوحى بأنها ثقافة تقليدية نواتها الصلبة الإسلام – باستثناء قلة قليلة تتمثل فى النخبة الأرستقراطية، التى انتهجت الثقافة الغربية، بالإضافة إلى عدد أقل من نخبة الطبقة المتوسطة، ولما كانت "الثقافة السياسية" هى مجال هذا البحث - والتى هى أحد أبعاد الثقافة العامة – فإننا سوف نقتصر على تحليل مفهوم الديمقراطية فى إطار الثقافة السياسية المصرية (١) .

وفى هذا السياق، يوحى البشرى بأن جموع المصريين كانوا على دراية ووعى بمفهوم الديمقراطية، وذلك فيما أشار إليه فى عبارته : إن ثورة 1919 كانت أعظم ممارسة ديمقراطية عرفوها " وأن الوفد ترجم مطالب الجماهير من الثورة فى مطلبين : الاستقلال والديمقراطية، واعتبر أنهما كانا مطلبين متلازمين لثورة ١٩١٩م، إلا أننا نرى أن مطلب الديمقراطية لم يتجاوز حدود النخب السياسية، وذلك بالنظر لأحداث ثورة 1919 ، والتى تكشف عن أن المصريين لم يطالبوا إلا بالاستقلال، فالسياق السياسى الذى خرجت منه الثورة، يتمثل فى أن الاحتلال أصبح حقيقة عارية، بعد إعلان بريطانيا رسميا وضع مصر تحت الحماية البريطانية، وتطبيقا لأحكام العرفية العسكرية، وأن الملك كحاكم أصبح أداة من أدوات الاحتلال .

بعد أن أصبح تعيينه بقرار من الاحتلال، حتى ينتفى الكلام عن الملك كحاكم بمعزل عن سلطة الاحتلال، وهو الأمر الذى يسقط الكلام نهائيا عن الديمقراطية، طالما أنها تدخل فى مجال وسلطة الاحتلال، بمعنى : أن الشعب المصرى فى ثورة 1919، حين كان يطالب بالاستقلال، فهو يطالب الاحتلال بالجلاء الفوري، ولكن إذا ما طالب بالديمقراطية، فإلى من يتوجه بالمطالبة بالديمقراطية ؟! . أإلى الاحتلال نفسه، صاحب السلطة الفعلية فى البلاد ؟! أم إلى الملك الذى هو أداة وعنصر من عناصر السيطرة للاحتلال ؟! .

ومن ثم، نجد هنا، على العكس – أن الديمقراطية قد أُستُبعدت تماماً - فى إطار الثقافة المصرية التقليدية – من الأولويات الأجدر بالتناول فى المرحلة الاستعمارية، لينفرد بها الاستقلال، ليصبح الاستقلال هو المطلب الوحيد الأجدر بالتناول فى هذه المرحلة، ويصبح شعار"الاستقلال التام أو الموت الزؤام" هو الشعار الذى كان يجمع كافة المصريين، طالما أن الثقافة المصرية – ونواتها الصلبة الإسلام – تدعو إلى الجهاد، ومقاومة العدو المستعمر حتى النصر، وهو ما تم بالفعل فى التجربة التاريخية مع الحملة الفرنسية "١٧٩٨-١٨٠١" والتى لم تستطع أن تستقرعلى أرض المحروسة لأكثر من ثلاث سنوات، فى ظل مقاومة شعبية مستميتة، تبذل كل عزيز ونفيس ولم يطالب أحد وقتها بالديمقراطية، فقد جمَّعت كل هموم وآمال

١الحوار الاسلامى العلمانى – مرجع سابق ص ١٦ – ٢٢ .

وأهداف المصريين على هدف واحد هو : إجلاء الغزاة الفرنسيين من أراضيهم .

ونرى أن أحد المؤشرات التى تؤكد هذا الرأي، تأتى فى الوثائق التاريخية البريطانية، والتى جاءت فى سياق بحث الامبراطورية المستعمرة عن ملك لمصر، فى حالة وفاة السلطان حسين كامل - قبل أن يستقر رأيها على "فؤاد" – فقد كلفت وزارة الخارجية البريطانية المخابرات البريطانية، وهى المصدر الأكثر ثقة لديها، بإعداد تقرير مفصل يشمل الإجابة عن أربعة أسئلة :

- هل يناقش المصريون المسألة، ويهمهم مستقبل السلطنة فى ظل النظام الجديد؟.
- هل يُفضِّل المصريون، خاصةً قادة الرأى العام الخلاص من السلطان الحالي؟ .
- هل يفضل المصريون عودة الخديوى المعزول "عباس حلمي" ؟ .
- هل لدى المصريين مرشح يُفضِّلونه بدلا من السلطان الحالي ؟ .

وجاءت إجابة المخابرات البريطانية قاطعة حاسمة فى رأى المصريين وهى : لا يَنصَبُّ اهتمام المصريين، إلا على مشكلتهم مع بريطانيا - الاستقلال - ولا تعنيهم أى قضية أخري، ولا يهتمون بأى مشكلة سواها إلا عرضا "([1]).

فقد تجمعت كل هموم المصريين وآمالهم وأهدافهم فى هدف واحد هو "الاستقلال"، أما إعلاء مبدأ الديمقراطية ليكون من الأولويات الأجدر بالتناول فى ظل استعمار وجيش للاحتلال جاثم على صدر الشعب المصرى – فهو أمر خاص بالنخبة الارستقراطية، والتى بحثت منذ بداية دخول الاستعمار عن مكان لها فى السلطة، بالتعاون مع الاستعمار ودون أى اعتبار للمصلحة الوطنية، أى أن الديمقراطية الليبرالية جاءت فى الحقبة الاستعمارية ملوثة بعار تعاون النخبة الأرستقراطية مع الاستعمار، وليست ملازمة لمطلب الاستقلال كما يرى البشرى، الأمر الذى يؤكده السياق الذى يكشف عن جذور وماهية مطالبة الوفد المصرى بالاستقلال - والذى كان عند بداية تشكيله من الممثلين لطبقة كبار ملاك الأرض - بأن هذا الوفد لم يكن يطالب، إلا بالاستقلال الشكلي ([2]).

---

[1] محمد عودة – كيف سقطت الملكية فى مصر "فاروق" بداية ونهاية – مكتبة الأسرة مهرجان القراءة للجميع ٢٠٠٢ ص ١٧

[2] دراسات في الديمقراطية المصرية _ مرجع سابق – ص ٣٩ – ٤٠ .

المطلب الثانى : نقد وتقييم السياق السياسى

تحليل وتقييم عناصر السياق السياسى – كما طرحها البشرى- والتى تُشكِّل أُسس رؤيته للنظام السياسى للحقبة الاستعمارية، يصل بنا إلى معرفة المسار الفكرى الذى سار عليه، ليصل إلى ما وصل إليه من أطروحات وأفكار ومفاهيم بشأن الديمقراطية فى تلك الحقبة، وأهم هذه العناصر فى النقاط الثلاثة الآتية :

- ثورة 1919 .
- دستور 1923 .
- خريطة القوى السياسية الفاعلة.

أولاً : ثورة 1919

ينظر البشرى إلى ثورة 1919 ، باعتبارها النبع الذى تدفقت منه حركة الشعب السياسية فى الفترة التالية، وصاغ البشرى رؤيته للثورة فى مقولة : إن ثورة 1919كانت أعظم ممارسة ديمقراطية، وحدد أهداف الثورة فى مطلبين : الاستقلال والديمقراطية، واعتبر أن الثورة قد حققت ثلاثة نجاحات كانت بمثابة القوائم الثلاث التى قام عليها النظام السياسى المصرى خلال الثلاثين عاما التالية للثورة، وأن الإطار العام للحركة السياسية وأطرها التنظيمية، تشكَّلت من ترابط وتساند هذه القوائم الثلاث، الأمر الذى يجعل من رؤيته لثورة 1919 : ثورة سياسية بامتياز، والقوائم الثلاث التى يرى "البشرى" قام عليها النظام السياسى المصرى، والتى هى نجاحات ثلاثة حققتها ثورة 1919 - فى رؤية البشرى – الأول : جاء فى إجبار الاحتلال على تقديم لائحة فبراير 1992 التى تعترف باستقلال مصر مع تحفظات أربعة سلبت الاستقلال من مضمونه، والنجاح الثانى يتمثل فى إنشاء دستور 1923 كأهم خطوة على طريق الديمقراطية، والثالث : فى ظهور الوفد ممثلا عن الأمة المصرية، وأنه وفقاً لهذا التصوُّر يحسب البشرى أن ثورة 1919 نجحت فى قطع شوط بعيد فى تحقيق هدفيها : الاستقلال والديمقراطية.

وفى تحليلنا ونقدنا لتصوُّر البشرى لثورة ١٩١٩، نجد أنه حشر مسألة الديمقراطية لتكون أحد أهداف الثورة ؛ رغم أنها ليس لها علاقة لا من قريب ولا من بعيد بثورة ١٩١٩، فثورة ١٩١٩ لم تنادى بصورة مطلقة بالديمقراطية، حيث اقتصرت مطالبها فى الاستقلال، وقد ابتدع البشرى هذه المسألة ليبنى عليها فكرة - أقام عليها تصوُّره لدستور ١٩٢٣- وهى : أن ثورة 1919 كانت ثورة الأمة على استبداد الملك، وأنها انتهت دون أن تنحسم معركتها لصالح أي من الطرفين : "الأمة" أو "الملك"، ومن ثم اعتبرأن واقع القوى السياسية قد تبلور فى محورين :

أحدهما "الأمة"، والآخر "الملك"، ولما كانت السلطة فى الدستور من المفترض أن تتحدد بناء على توازنات القوى السياسية المؤثرة والفاعلة فى المجتمع، فقد اعتبر أن الدستور يعكس حقيقة الواقع المصرى فى صورة انقسام للسلطة بين "الملك والأمة" وما يكشف حقيقة أن ثورة ١٩١٩ لم يكن لها أى مطلب سوى "الاستقلال" هى نص التوكيلات الشعبية - التى ذُكر فيها مطلب الشعب - وهو : نحن الموقّعين على هذا، قد أنبنا عنا حضرات : سعد زغلول باشا، و على شعراوى، و ... فى أن يسعوا بالطرق السلمية والمشروعة حيثما وجدوا للسعى سبيلا فى استقلال مصر، تطبيقاً لمبادىء الحرية والعدل، التى تنشر رايتها دولة بريطانيا العظمى وحلفاءها، ويؤيدون بموجبها تحرير الشعوب ([1]).

كذلك القصة التاريخية لاندلاع الثورة - كسياق محيط بالثورة - والتى بدأت مقابلة سعد زغلول للمندوب السامى البريطانى فى 13نوفمبر1918 ، وانتهت بعد ربعة شهور باندلاع الثورة، على أثر نفى سعد زغلول ورفاقه الثلاثة خارج البلاد، فحوى هذه القصة – المنوه عنها – تتمثل فى تضامن الجماهير المصرية مع سعد غلول ورفاقه فى مطلب الاستقلال، ويؤكدها سعد زغلول[2] في خطبته : .. نقول حن لسنا بحزب، وإنما نحن وفد مُوكَّل عن الأمة، يُعبِّر عن إرادتها في موضوع عينته لنا وهو الاستقلال التام . ومن يقول إننا حزب يطلب الاستقلال يكون مجرماً لأن هذا يدل على أن في الأمة حزباً أو أحزاباً لا تريد الاستقلال" . كذلك الشعار ذى رفعته الثورة : "الاستقلال التام أو الموت الزؤام " ولم ترفع الثورة أى شعار ديمقراطية .

ويشير "بكر مصباح" فى بحثه : أن الوفد المصرى لم يكن ممثلا قوياً لأهداف ثورة، وكان معظم أعضائه من الطبقة الحاكمة وغالبيتهم من المثقفين الليبراليين، ى جانب انتمائهم إلى الطبقة الأرستقراطية من كبار الملاك فى البلاد ([3]) .

نرى أيضاً فى اقتصار البشرى فى توصيفه لثورة 1919 ، باعتبارها جاءت نتيجة لدوافع سياسية فقط – دون إشارة للسياقات الأخرى سواء اقتصادية أو جتماعية - فى حين أن مفهوم الاستقلال أتى هنا، كمفهوم أوسع وأشمل من مجرد دلول سياسى يعنى مجرد إجلاء للقوات المحتلة عن أرض الكنانة، ولكن كان شمل - فى المسكوت عنه – كافة مظاهر الاستقلال : الاقتصادية والاجتماعية السياسية، التى يرتهن تحقيقها على إجلاء جيش الاحتلال، ذلك لأن السياق لاجتماعى التاريخى الذى دفع باندلاع الثورة في مطلب الاستقلال، هو الذى يحدد

بكر مصباح تنسيرة – تطور النظام السياسى فى مصر ١٩٥٢/ ١٩٧٦ - رسالة دكتوراه - كلية الاقتصاد والعلوم سياسية عام ١٩٧٩ ص ٦٢ .

طارق البشرى – شخصيات تاريخية _ دار الشروق ط١ – ٢٠١٠ ص ٧٨ .

تطور النظام السياسى فى مصر ١٩٥٢/ ١٩٧٦ – مرجع سابق ص ٦٤ .

بدقة المعنى الحقيقى الذى كان يعنيه المصريون من مفهوم الاستقلال، فى تلك اللحظة التاريخية .

ويتمثل البعد الاقتصادى لثورة 1919 فى مسألة القطن – محور الاقتصاد المصرى – فقد حددت سلطات الاحتلال سعر القطن المصرى فى عام 1917 بسعر أقل بكثير من سعره الحقيقي، واحتكرت شراء بذرة القطن المصرى بسعر زهيد أيضا، وفى العام التالى 1918 أصدرت سلطات الاحتلال قرارا باحتكار محصول القطن لهذا العام وكذلك المتبقى فى المخازن من العام السابق، وحددت له سعرا : 42 ريالاً للقنطار، بينما كانت اللجنة التى عُيِّنت لشراء القطن لاتدفع عمليا سوى 32 ريالاً، وكان ثمن القطن المصرى فى الخارج 64 ريالاً !، مما أحدث خسارة كبيرة لزراع القطن المصريين، وأرباحا أكثر في المقابل لتجار القطن الأجانب، هذا بالإضافة إلى عاملين آخرين، كان لهما الضرر البالغ على مصالح ملاك الأرض على جميع مستوياتهم :

- العامل الأول : صدور مرسومين ينص على الترخيص للبنك الأهلى بعدم دفع عملة ذهبية، مقابل للبنكنوت الذى يقدم له، وإعفائه من الاحتفاظ بالغطاء الذهبى لديه، والسماح له بإرسال معظم رصيده الذهبى إلى لندن، مع السماح له بإصدار أوراق مالية على شكل سندات على الخزانة البريطانية، الأمر الذى تسبب فى خلق معدل عال من التضخم وزيادة جميع الأسعار عدا القطن!! .

- العامل الثانى : تشدد الحكومة فى جباية الضرائب بالإضافة إلى تشدد البنوك العقارية الأجنبية فى تحصيل أقساط ديونها فى مواعيدها، وامتناع البنوك عن التسليف بضمان محصول القطن مما اضطر الزراع إلى بيع أقطانهم بأسعار أقل بكثير من السعر المنخفض الذى حددته سلطات الاحتلال، وإلى بيع ما يملكون من مصاغ وحلى ذهبية ومواش ودواجن لتسديد ما يستحق عليهم، وهو ما تسبب فى تمكين البنوك العقارية الأجنبية والمرابين من نزع ملكيات المُدِينين بأسعار متدنية، الأمرالذى ولد حجما هائلا من السخط الشعبي، رأى كبار الملاك الاعتماد عليه كأداة ضغط، فى محاولتهم إعادة صياغة العلاقة بينهم وبين بريطانيا ([1])، وفى هذا الجانب نجد بعض التشابه بين ثورتى 1919و2011، بما يغنى عن الإطالة فى التوضيح، وذلك بالنظر والاعتبار فى موقف الجماهير المصرية فى ثورة 2011، حيث صاغت كل مطالبها من النظام السياسى - والذى كان مختزلا فى شخص مبارك - فى كلمة واحدة غاية فى البلاغة : "ارحل"، وقد حاول

---

[1] – الشخصية الوطنية المصرية "الكتاب الأول" – مرجع سابق – ص ٢٢٠ .

البعض - فى البداية – اختزالها فى البعد السياسي، بحسبانهم أن أسباب الثورة جاءت كاستجابة من الجماهير المصرية على رفضها مسألة "التوريث" للسلطة، بالإضافة إلى تزويرانتخابات برلمان2010 ، ومن ثم، حاول نظام مبارك وهو فى النزع الأخير تقديم بعض التنازلات، فى إطار تعديل ست مواد من الدستور تتناول مسألة انتخاب رئيس الجمهورية، فى حين أن النظرة الموضوعية للواقع الاجتماعى المحيط بالثورة، تشير إلى وجود أسباب اقتصادية واجتماعية قد أخذت بخناق المصريين واستنزفت صبرهم طيلة ثلاثين عاما، حتى انفجروا كالبركان فى يناير ٢٠١١، وأنهم كانوا يرون أن حل مشكلاتهم مرهونة برحيل مبارك، وهو الأمر الذى يتشابه إلى حد بعيد، مع مضمون السياق الذى فجر ثورة المصريين في 1919، حين أخذت الأزمات الاقتصادية والاجتماعية بخناقهم واستنزفت صبرهم طيلة سبعة وثلاثين عاما منذ وطأت أقدام الغزاة المستعمرين أرض المعمورة فى 1882 .

ولما كان النظام السياسى المصرى وقتها مختزلاً فى وجود الاستعمار، فقد جاء تعبير المصريين عن مطالبهم أيضا فى كلمة واحدة "الاستقلال"، والتى كانت تعنى نفس معنى "ارحل" .

لقد أيقن المصريون فى 1919، أن حل جميع مشاكلهم وأزماتهم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية مرهونة برحيل الاستعمار، بالضبط كما أيقن المصريون فى 2011 أن حل جميع مشاكلهم وأزماتهم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية مرهونة برحيل "مبارك" .

وجدير بالملاحظة فى مقولة البشرى - التى نوهنا عنها - "إن ثورة 1919كانت أعظم ممارسة ديمقراطية" : أنها مقولة تحمل فكرة غير متجانسة، لأن الثورة هى النقيض للديمقراطية، ففى حين تعنى الممارسة الديمقراطية استخدام الأساليب السلمية فى حل المشكلات والمنازعات فيما بين القوى السياسية المؤثرة والفاعلة فى المجتمع بعضها ببعض - "وهو ما يعنى وجود نظام سياسى مستقر يقوم على صيغة سياسية توافقت عليها تلك القوى السياسية" – نجد أن الثورة تعنى استخدام الأساليب العنيفة والمسلحة لحل هذه المشكلات والمنازعات، وهو ما يعنى أن الصيغة السياسية التى كانت تتوافق عليها تلك القوى السياسية الفاعلة والمؤثرة فى المجتمع، لم تعد صالحة لفرض ذلك التوازن بين هذه القوي، وإيجاد الاستقرار السياسى فى المجتمع، بمعنى آخر : أنه فى حين تعنى الممارسات الديمقراطية استخدام منهج الإصلاح الجزئى فى حل مشكلات المجتمع، فإن الثورة تعنى حل هذه المشكلات بمنهج العنف لإنهاء وحسم هذه القضايا جذريا فى خبطة واحدة، ومن ثم، يكون فى تحويل الثورة إلى حركة إصلاح جزئية ما

يعنى إنهاءها، وهو ما تم فعلا على يد الوفد فيما يقوله البشرى : كان الوفد يقوم بمهمة غاية فى الصعوبة، أن يتم الثورة بالإصلاح، وأن يقتحم الحصون وهو محاصر، وأن يعتمد على الشعب ولا يفتح له أبواب المشاركة الفعلية، وإن تتبع أعمال مجلس النواب يكشف العملية التاريخية التى بدأت تتم وقتها، عملية إدخال ثورة 1919 فى نظام دستور1923 ، وتحويل الثورة إلى إصلاحات جزئية قبل تغيير الهيكل العام، وقبل أن يكون لها على أجهزة الحكم سيطرة حاسمة" ([1])، حيث بنى "البشرى" على هذه الفكرة التى تصوَّرها وحسبها صحيحة – وهى فكرة[2] : أن ثورة 1919كانت ثورة للمطالبة بالديمقراطية وأنها كانت ثورة الأمة على استبداد الملك" - تصوُّره لمحور السلطة فى دستور ١٩٢٣ .

وفى حين يرى البشرى نجاح الثورة فى تحقيق أهدافها، يرى غالبية المفكرين والمؤرخين الذين تعرضوا لهذا الموضوع، فشلها فى هذا الأمر، فقد كتب بكر مصباح : " وقد تباينت الآراء حول تفسير فشل ثورة ١٩١٩، ولكن يمكن تحديد أسباب رئيسية اتفق عليها المفكرون والمؤرخون الذين تعرضوا لهذا الموضوع وهي :

١- انقسام الزعماء الوطنيين على أنفسهم، نظراً لاختلاف اتجاهاتهم حول تفسير مطالب الشعب ووسائل تحقيقها، هذا من ناحية، ومن ناحية ثانية قبولهم التفاوض مع بريطانيا قبل أن تعلن موافقتها على الحد الأدنى من تلك المطالب، أو حتى قبولها لمبدأ الجلاء عن مصر.

٢- انتماء أعضاء الوفد المصري إلى الطبقة الحاكمة، وطبقة كبار الملاك، مما دفعهم إلى القبول بالتفاوض مع بريطانيا، ووقف حركة الثورة الشعبية قبل أن تصل إلى الغايات التي قامت من أجلها، وذلك خوفاً من أن تتطور إلى ثورة شاملة، تُغيِّر كل الأوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي كانت قائمة في ذلك الوقت، وتؤثر بالضرورة على امتيازاتهم الخاصة .

٣- انتماء معظم المثقفين المصريين آنذاك إلى تيار الثقافة الأوروبية، ساعد على اتخاذهم – وهم قادة الرأي في المجتمع – جانب الاتجاه المنادي بالاعتدال والتدرج، كما أفصح بذلك لطفي السيد إلي السيد الدكتور محمد حسين هيكل، وهذا الموقف من جانبهم أتاح الفرصة لبريطانيا كي تفقد الشعب نخبة ممتازة من أبناءه، كان من الممكن أن تكون قوة مؤثرة وفعَّالة في سبيل تحقيق مطالبه .

---

[1] دراسات في الديمقراطية المصرية _ مرجع سابق ص ٩٠ .

[2] نفس المرجع ص ٤٧ .

٤- التخلف الثقافي والاجتماعي الذي كانت تعاني منه الغالبية العظمى من أبناء الشعب ساعد على إضعاف حركة الثورة من عدة نواحي ليس هنا مجال تفصيلها، وأهمها : عدم قدرة الشعب تبين حقيقة موقف الزعماء السياسيين، ثم وقوعه فريسة لانقساماتهم وصراعهم على حساب القضية الوطنية (١)"

ثانياً : دستور 1923

يُمثِّل دستور 1923 فى رؤية البشري، ليس فقط الإطار النظرى للنظام السياسى لحاكم والحياة السياسية فى تلك الحقبة الاستعمارية، ولكن يُجسِّد أيضاً طريقة فكيره وفلسفته فى تناوله بالتحليل والنقد للعناصر والمرتكزات الأساسية للنظام لسياسى والحياة السياسية، حتى يكون فهمنا الكامل واستيعابنا لكل ما طرحه لبشرى فى مسألة الدستور، يعنى فهمنا الكامل لرؤيته للحياة السياسية وطبيعة لديمقراطية فى تلك الفترة، الأمر الذى يعنى أهمية تناولنا لأبعاد وجوانب هذه مسألة، التى سنتناولها فى النقاط التالية :

- أسلوب نقد البشرى لدستور1923 .
- رؤية البشرى للفكرة الفلسفية التى يقوم عليها دستور1923 .
- لمن تكون السلطة السياسية في حكم المجتمع ؟ .

١ - أسلوب نقد البشرى لدستور1923 .

قدم البشرى رؤيته لدستور 1923 ، بأسلوب المسكوت عنه فى سياق عرضه لآراء ورؤى المفكرين والمثقفين حول الدستور، وقدَّم تحليلات وتقويمات لتلك لآراء والرؤي، سواء الناقدة والمعارضة لها، أو المادحة والموافقة عليها، وفى ياق زخم هذه الأفكار، وفى أتون صراع التحليلات والتقويمات بين المؤيدين المعارضين وبين المادحين والساخطين، يمكننا استشفاف رؤية البشرى، وكان هذا لأسلوب هو أحد خصوصيات منهج البشرى فى عرض هذه القضية المثيرة للجدل، د أن أصبح لكل رأى ورؤية - فى هذه القضية – من المزايا والمثالب، ما للرأى الرؤية الأخرى المعارضة أو المناقضة لها من مزايا ومثالب، ومن ثم، فإن ستنتاجنا لحكم البشرى على دستور 1923 ، يأتى مما يُمكن أن نستوحيه من أتون لأفكار التى طرحها، وأظهر فيها اتجاهه وانحيازه فى تحليل وتقويم هذه الأفكار، على سبيل المثال : ذكر البشرى أن دستور 1923 قد صادف عند إعداده وبعد صدوره، هجوما من جانب رجال الحركة الوطنية، وقد انطلقت سهام النقد من الوفد الحزب الوطني، وأن الوفد قاطع لجنة إعداد الدستور - لجنةالثلاثين –ولم يشترك

---

(١) تطور النظام السياسى فى مصر ١٩٥٢/ ١٩٧٦ – مرجع سابق ص ٦٥ – ٦٦ .

ولا الحزب الوطني في هذه اللجنة، وأن بصمات الملك كانت واضحة على مواد الدستور من خلال أنصاره في لجنة الثلاثين، وأشار إلى ما سجله عباس العقاد على لسان سعد زغلول، بأن الإنجليز كان لهم الأثر الهام في نصوص الدستور، ثم علّق البشري : بأنه في ضوء هذه الملابسات، قد يطمئن أي باحث أو معلق على صحة حكمه بفساد وثيقة - "دستور1923 "- تُصاغ في غيبة رجال الحركة الوطنية وفي ظروف نفي زعامات الوفد .خارج مصر، وإيداع بعض قادته السجون، وقد يزيد إطمئنان الباحث إلى سلامة .حكمه بفساد هذه الوثيقة – دستور 1923 - استرشادا بما هاجم به الوطنيون الدستور وقتها، ومن ذلك أربعة عشر مقالا نشرها أمين الرافعي في صحيفة الأخبار، بالإضافة إلى اتهامات سعد زغلول وغيره من رجال الوفد للجنة الثلاثين التي أعدته والتي اسموها بلجنة الأشقياء، وأن الوطنيين قد رفضوا وقتها، طريقة إعداد الدستور بواسطة لجنة يعينها الملك، ورفضوا المبدأ النظري الذي قام على أساسه الدستور وهو كونه منحة من الملك، أو كونه عقداً بين الملك وبين الأمة الممثلة في أعيانه، وطالب الوطنيون بأن يُعد الدستور بواسطة جمعية وطنية منتخبة، وأن يكون المبدأ النظري الذي يقوم على أساسه هو كونه حق للشعب، لا منحة من أحد، ولا عقدا مع أحد، ثم قاوموا بما سلم به مشروع الدستورمن سلطات عديدة للملك ([1]) .

وفي نهاية ما سرده البشري من هذه الملابسات، قدَّم حكمه القاطع الحاسم فيها بأن : دستور 1923 رغم كل هذه الملابسات التي وُلِدَ بها قد صار بعد ذلك مكسبا ديمقراطيا فذاً !!، وصارت حمايته وضمان العمل بأحكامه بعض شعارات الحركة الوطنية، فيما تلا ذلك من أعوام، وما أكثر ما قامت المظاهرات وارتجت أرجاء مصر لحمايته من عبث العابثين .. إلخ".

ويظهر بوضوح مما عرضناه، أن المقدمة لا يمكن أن تؤدي إلى هذه النتيجة فكيف يُمكن لكل هذه الملابسات أن تؤدي إلى أن يُصبح الدستور مكسبا ديمقراطيا فذاً ؟!! في حين أن البشري تَجَنُّب تحليل هذه الملابسات والرد عليها، بما يعني تجاهلها أو عدم الاكتراث بمضمونها، مع تصدير الآراء المؤيدة للدستور، والتي جاءت بعد تغيير الوفد – وزعيمه سعد زغلول – لموقفه من الدستور، والذي تحوَّل فيه من الرفض والهجوم عليه إلى الموافقة والتأييد له، في حين أن تغيير الوفد - وزعيمه سعد زغلول – لموقفه تجاه الدستور، وتأييده له لا يكفي لتفنيد هذه الملابسات، فقد يكون هذا الموقف : انتهازي، يسعى لإيثار السلامة، والاشتراك في السلطة لتحقيق مكاسب طبقية انتهازية، ومن ثم، فإن هذه الملابسات كانت تحتاج من البشري إلى تحليل ونقد موضوعي، مع طرح حجج وأسانيد يُمكنها أن تثبت كيف أصبح دستور 1923 مكسباً ديمقراطياً فذاً".

---

[1] مرجع سابق ص ٥٦ – ٥٧ .

استخدام البشرى كذلك أسلوب إصدار الأحكام الذاتية غير الموضوعية، فى إطار ما يُوحى بأنه قد استنتج هذا الحكم من بحث علمى منهجي . والمثال على ذلك إصداره حكما تقويميا على دستور 1923 ، ودستور العرابين 1882 ، بناءً على إجرائه مقارنة بينهما، دون أن يطرح علينا خطوات عملية إجراء المقارنة بين الوثيقتين المجرى عليهما المقارنة حتى يُمكننا فهم واستيعاب كيف توصَّل إلى هذا الحكم، مبررا ذلك بأنه لا مجال هنا لتفصيل وتوضيح هذه المقارنة بين الوثيقتين !!.

هذا بالرغم مما أشار إليه البشرى من أهمية لهذه المقارنة في أنها لازمة لتقييم دستور1923 "، وأنه استند عليها فى إصدارحكمه على دستور١٩٢٣ بأنه وثيقة غير مسبوقة فى تاريخ مصر السياسي !! .

كذلك ما ذكره من أن مقارنة أحكام هذا الدستور، مع ما تضمنه سلفه الموءرد سنة1882 ، قد أظهرت أن دستور 1923 رغم ما اعتوره من مثالب، كان أضمن لحقوق الشعب وأفسح لنشاطه السياسى والاجتماعي، فيما اشتملته من ضمانات لحقوق المصريين، وفيما رسمته لمؤسسات الحكم من قيود وضوابط، وأكثر تضييقا فى سلطات الملك والحكومة، وأنه لا مجال هنا لتفصيل المقارنة بين الوثيقتين، وأن الإشارة إلى هذا الأمر لازمة لتقييم دستور ١٩٢٣ ([1]).

ونرى هنا، أن استخدام المقارنة بين أمرين أو أكثر لهما طبيعة واحدة، كأداة منهجية مساعدة لتوضيح وإظهار نقاط معينة فى مسار منهج الباحث فى طريقه للوصول إلى الحقيقة، تحكمها ضوابط لازمة، يرتهن عليها صحة نتائجها، وأهم هذه الضوابط : الاختيار المناسب لأسلوب عملية المقارنة، والذى يعتمد على طبيعة الأمر المراد مقارنته، وإلا جاءت المقارنة بنتائج عكسية، وهذا المثال الذى عرضه البشرى هو خير مثال، بل هو المثال النموذجى لتوضيح هذا الأمر، فطبيعة الدستور أنه وثيقة سياسية، تحدد الصيغة السياسية التى توافقت عليها القوى السياسية والاجتماعية الفاعلة والمؤثرة فى مجتمع ما - فى مرحلة تاريخية معيَّنة وفى واقع اجتماعى معيَّن - والتى من المفترض أن تحقق الاستقرار والتوازن بين هذه القوي، ويشمل الدستور كل الأحكام والنصوص التى تحقق هذا الاستقرار السياسى والتوازن فى علاقات القوى فى المجتمع، ومن ثم، فإن المعيار فى الحكم على جدارة وكفاءة الدستور، يأتى من مدى نجاحه فى تحقيق وظيفته، والتى تتمثل فى مدى كفاءة وجدارة الصيغة السياسية المنوه عنها، ولا يُمكننا التوصل إلى هذا الأمر إلا من خلال دراسة لذلك الواقع الاجتماعى الذى خرج منه الدستور- بكل سياقاته السياسية والاجتماعية والاقتصادية – للوصول إلى مدى اتساق هذا الدستور مع واقع المجتمع، ومدى تحقيقه للاستقرار والتوازن المنشود بين القوى السياسية والاجتماعية المعنيَّة، وهو ما يجعل من اختيار تحليل الخطاب الأنسب والأجدر فى هذا البحث .

---

[1] نفس المرجع ص ٥٥ – ٥٦ .

ومن هنا يكون اختيار تحليل المضمون كمعيار للمقارنة بين أحكام ونصوص الدساتير المطلوب المقارنة بينها غير مناسب، الأمر الذى يوجب البحث عن معيار آخر، يُمَكِّننا من تحديد مدى نجاح كل دستور –تحت المقارنة - فى الوصول إلى صيغة سياسية، تحقق الاستقرار والتوازن بين القوى السياسية والاجتماعية المعنية فى تلك المرحلة التاريخية، وذلك من خلال مؤشرات يمكن استنتاجها من الدراسة والبحث المنهجي حيث يُمكننا إجراء المقارنة بين هذه المؤشرات، بمعنى آخر : لا جدوى فى مجال الدراسات السياسية والاجتماعية عند إجراء مقارنة بين دستورين بأسلوب تحليل المضمون لنصوص وأحكام الدساتير، للوقوف على أكثرها ضمانا للحريات وحقوق المواطنين السياسية والاجتماعية من الناحية الفلسفية المجردة، إلا إذا جاءت فى الإطار العملى التطبيقي لكل دستور داخل الواقع الاجتماعى لكل تجربة، أى فى مدى تلاءم هذه النصوص والأحكام مع واقع كل مجتمع بعينه فى مرحلة تاريخية محددة، ومدى تأثيرها سلبا أو إيجابا على واقع هذا المجتمع .

هذا والجدير بالملاحظة أن منهج تحليل النص يكون الأنسب فى حالة المقارنة بين دساتير قد أُنشئت فى مجتمع واحد فى ظل واقع اجتماعى لم يتغير والمثال هو ما نحن عليه الآن، حيث يُمكننا إجراء مقارنة بمنهج تحليل المضمون بين دستور 2012الذى أُنشئ فى عهد الرئيس محمد مرسى، وبين دستور 2014 الذى أُنشئ فى عهد الرئيس المؤقت عدلى منصور، وكذلك بين دستور 1971 المعدل فى عهد المجلس العسكرى برئاسة المشير طنطاوي، الأمر الذى يختلف تماما عند إجراء مقارنة بين دستور 1882 ودستور1923 ، لأن فى حالة دستور 1882 كانت مصر فى سياق اجتماعى : فى إطار دولة مستقلة كاملة السيادة، أما فى الحالة الثانية وهى دستور1923 ، فإن مصر كانت قد سقطت تحت الاحتلال البريطانى طوال عقدين من الزمان، فقدت فيها استقلالها وسيادتها، ومن ثم وأصبح الواقع الاجتماعى يختلف جذريا -"سياسيا واجتماعيا واقتصاديا" - عن الواقع الاجتماعى فى الحالة الأولي .

من هنا جاء تقويمنا لحكم "البشرى" على دستور 1923 - المنوه عنه – والذى استند فيه إلى مقارنته بين دستور 1923 وبين دستور ١٨٨٢، باستخدام معيار تحليل المضمون بأنه : حكم ذاتى غير موضوعي، فقد يكون دستور ١٨٨٢ – بعد البحث والدراسة بالمنهج الذى نوهنا عنه –هو الوثيقة الغير المسبوقة، وأن نص الحريات فيه كان الأضمن لحقوق المصريين، والأفسح لنشاطهم السياسى والاجتماعى من دستور1923 .

نرى أيضاً استخدام البشرى أسلوب الانتقائية، وذلك فى عدم الإشارة إلى التأثير السلبى لتشكيل اللجنة الاستشارية التشريعية التى كُلِّفت بصياغة الدستور، من أعضاء أغلبهم إنجليز حتى إنه لم يكن من بين أعضائها العشرة سوى عضوين مصريين فقط - هما : وزير العدل بصفة شرفية، والآخر موظف كبير-وكان رئيسا

للجنة الفعلى السير موريس شلدوين أيموس، مستشار الحقانية الإنجليزي، أى أنها كانت لجنة إنجليزية روحا ودما – كمايقول د عصفور – والذى يقول أيضا : لقد أتمت اللجنة الاستشارية مهمتها على النحو الذى أراده الإنجليز، فأضافت تحفظات، وأدخلت تعديلات، وحذفت عبارات، تحقيقا لسياسة تتنافر تنافراً جوهرياً مع أصول الحكم الديمقراطي، التى أرستها لجنة الثلاثين .

وكانت أهم التوجهات التى كان يهدف إليها الاحتلال لتحقيق سيطرته من خلال الدستور هو تقوية السلطة التنفيذية على حساب السلطة التشريعية، ذلك لاعتبار أن جنوح الوزارات عند الضغط عليها، أيسر بكثير منه عند الضغط على أعضاء البرلمان، الذين لا يدينون بولائهم، إلا للجماهير التى انتخبتهم ([1]).

ويشير د/عصفور إلى كيف أن اللجنة الاستشارية التشريعية المنوه عنها - التى كان رئيسها الفعلى السيرموريس شلدوين – قد نجحت فى تقوية السلطة تنفيذية على حساب السلطة التشريعية، وأنها لم تكتف بهذا الدور الهدام، بل أخذت عبث بالنصوص الخاصة بسلطان الحكم، والاعتداء على باب الحريات، فأضافت عبارة المشئومة الخاصة بوقاية النظام الاجتماعى إلي المادتين "15 و20" من دستور لكى تعطل بذلك حريتى الصحافة والاجتماع ([2]) .

٢ - رؤية البشرى للفكرة الفلسفية التى قام عليها دستور1923 .

قدَّم البشرى رؤيته لدستور 1923 من منطلق الفكرة الفلسفية التى اتخذته اللجنة عداد الدستور منطلقا لها، فى إنشائها وصياغتها لأحكام ونصوص الدستور، والتى وم على بنود – نوهنا عنها فى المبحث السابق – وهو ما يعنى ضمنياً اقتناعه بها أما النظرة العميقة فى مضمونها من خلال الواقع الاجتماعى – السياق - الذى خرج الدستور – باعتباره محور منهج تحليل الخطاب والذى التزمنا به فى هذا بحث –تكشف عن الحضور الطاغى للاستعمار فى كل محتوى هذه الفكرة الفلسفية نودها الثلاثة :

البند الأول : أن الاستقلال وثيقة حصلت عليها مصر من الإنجليز، وأن سيادة صر مصدرها إعلان الإنجليز لها، والمسكوت عنه : أن على لجنة إعداد الدستور، ن تعى جيدا وتضع فى حسابها - وهى تُصيغ نصوص وأحكام الدستور - حقيقة ذا الاستقلال الوهمي، الذى ليس له مردود عملى على أرض الواقع باعتبار أن

مجموعة" تحرير د. نازلى معوَّض – الخبرة السياسية المصرية فى مائة عام "أعمال المؤتمر السنوى الثالث عشر حوث السياسية – مركز البحوث والدراسات السياسية " كلية الإقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة ط ١ عام ٢٠٠ ص ٢١٦ .

نفس المرجع ص ٢٢٠ .

جيش الغزاة بكل جبروته ما زال على أرض المعمورة، وأن سلطة الاحتلال ما زالت لها السيطرة والهيمنة على مقاليد الأمور فى البلاد .

البند الثانى : أن القوى السياسية التى منحها الإنجليز هذه السيادة تمثلت فى كل من الملك والأمة، والمسكوت عنه : أن الاحتلال وضع تقسيما سياسيا للمجتمع المصري، يفصل فيه بين الملك والأمة، مع التأكيد على أن استقلال الأمة وسيادتها منحة من الاستعمار .

البند الثالث : أن الدستور بناء على ما سبق، هو عقد بين الملك والأمة، ولا يتم إلا باتفاقهما، وأن الحقوق مشاركة بينهم، والمسكوت عنه : أن الدستور فى المضمون الأخير يفرض على الأمة ملكاً له مثل ما للأمة من حقوق، وسلطات فى تحديد ماهية ومضمون نصوص وأحكام الدستور، حتى ظهر الدستور وكأنه يُشكِّل عقدا بين الملك وبين الأمة !! .

إذن، المضمون الأخير للفكرة الفلسفية التى قام عليها دستور 1923 : أنه منحة مشروطة من العدو المستعمر، فى حين أن الدستور المشروط بإرادة العدو المستعمر، هو دستور يُعبِّر عن إرادة ذلك المستعمر، ولا يُعبِّر بالضرورة وبالبداهة عن إرادة الأمة، فهو إذن دستور الاستعمار الذى يُعبِّر عن استراتيجيته فى حكم مصر، ولا يمكن أن يوصف بأى حال بأنه دستور يؤسس لنظام حكم ديمقراطى دستورى -كما يقول البشرى – هذا علاوة على أن فى فرضه من البداية حاكم بعينه على الأمة – "الملك" – هو ما يناقض ويناقى جوهر وماهية الديمقراطية التى تتمثل فى تمكين الشعب من حكم نفسه بنفسه، بما يعنى حق الأمة فى اختيار حاكمها بإرادتها الحرة، ومن ثم، تنتفى الديمقراطية عن دستور فرض على الأمة حاكما بعينه دون أن يكون لها أى إرادة حرة فى اختياره .

الجدير بالملاحظة ما ذكره "عبد الخالق ثروت" باشا رئيس الحكومة التي قامت بتشكيل اللجنة في كلمته فى جلسة الافتتاح عن المنهج الذى يجدر أن نأخذ به فى وضع الدستور، حيث يقول : إن مهمة وضع دستور للبلاد، لا يكفى فى أدائها على الوجه الصالح، أن يُنقل ما وُضع لغيرها من البلاد بغير تمحيص وتدقيق، بل يجب أن تلاحظ في تقرير أحكام هذا الدستور تقاليد البلاد المحلية وعاداتها ومختلف الاعتبارات الاجتماعية فيها، وأن يُستفاد في وضع نصوصه من تجارب الأمم الأخرى ([1]) .

ويُعلِّق بكر مصباح : ومع ذلك جاء دستور سنة ١٩٢٣ مستوحي من دساتير النظم السياسية الأوروبية، فهو لم ينبع من الأوضاع التى كانت سائدة، ولم يُعبِّر عن المُقوِّمات الحضارية للذات القومية، لذلك وُلد غريبا وظل غريباً، ولم يوفق واضعوه أن يجعلوه يعالج تلك الأوضاع التي تمثلت في التخلف الاجتماعي

[1] تطور النظام السياسى فى مصر ١٩٥٢/ ١٩٧٦ – مرجع سابق ص ٦٩ .

والاقتصادي والثقافي، إلى جانب ذلك لم يكن يمثل إرادة الشعب لا في الكيفية التي وضع بها، ولا في الأهداف التي سعى إلى تحقيقها، إنه كان أكثر تعبيرا عن إرادة الطبقة الحاكمة بمعناها الواسع وتحقيقا لأغراضها والمحافظة على مركزها الممتاز في المجتمع ومصالحها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية ([1]) .

٣ ـ لمن تكون السلطة السياسية في حكم المجتمع ؟

ينظر البشري للدستور باعتباره الوثيقة السياسية التي تحدد لمن تكون السلطة السياسية في حكم المجتمع، الذى هو المحورالذى ستدورعليه مؤسساته وأبنيته المختلفة، ومن ثم قام بالبحث عن المحور الذى كانت تدور حوله مؤسساته وأبنيته دستور1923 ، الذى رأى أنه جاء على محورين لا محور واحد هما : البرلمان والملك، وحدد السبب فى دوران الدستور على محورين بأن موازين القوى السياسية بين الجماهير من جانب، والقوى الحاكمة من جانب آخر لم تكن قد رجحت بشكل حاسم لصالح أحد الطرفين، فجاء هذا الدستور يعكس هذا الوجود المزدوج لقوتين متصارعتين، وهو ما صنع إزدواجا فى الشرعية الدستورية التى انقسمت على محورين :

- محور الملك الحاكم التقليدي .
- محور الأمة الممثلة فى الهيئة البرلمانية ([2]) .

ومن ثم، خلق الدستور مستويين من الصراع : أحدهما : يتمثل فى الصراع الحزبى البرلمانى، فى مجال الحياة السياسية . والآخر: فى الصراع بين الملك والأمة فى السيطرة علي مؤسسات الحكم .

وفى هذا السياق، تظهر فكرة تَغيُّر وظيفة الدستور، مع تَغيُّر السياق الاجتماعى الذى ينشأ فيه، فوظيفة الدستور فى سياق دولة مكتملة السيادة والاستقلال، تختلف عن وظيفته فى دولة ناقصة السيادة وتحت هيمنة الاستعمار، إذ قد يتحول الدستور إلى أداة فى يد الاستعمار لتحقيق أهم مبادئه : "فرق تسُد"، وبث أسباب الفرقة والانقسام ـ كما نوهنا ـ فى وقت يكون فيه الشعب فى أشد الحاجة إلى الوحدة والتماسك، حتى يتمكن من تحقيق أمله المنشود فى الاستقلال .

❖ محور الملك الحاكم التقليدى :

الملك ـ الحاكم التقليدى ـ هو المحور الثانى للشرعية الدستورية، التى حددها البشرى لدستور1923 ، بحسبانه جاءت نتيجة لانعكاس توازن القوى السياسية المؤثرة والفاعلة فى تلك الحقبة، باعتبار أن موازين القوى السياسية كانت بين

---

[1] نفس المرجع ـ نفس الصفحة .

[2] دراسات في الديمقراطية المصرية– مرجع سابق ص ٢٢١ .

جماهير الشعب المصرى فى جانب، وبين الملك الذى كان يمثل القوى الحاكمة على الجانب الآخر .

ولما كان "البشرى" قد رأى فى نفس السياق أن مصر كانت تحت تأثير ثلاث قوى سياسية هى : الاحتلال والملك والأمة، وأن سلطة الاحتلال لم يرد ذكرها فى الدستور لأسباب أهمها : أنه لا يوجد سبب رسمى وقانونى يبيح لها احتلال أرض المعمورة .

ولما كان من الناحية الدستورية أن الثابت المُعلن في دستور1923 ، أنه غفل عن وجود قوة الاحتلال كقوة سياسية رئيسية فاعلة ومؤثرة فى الواقع المصري، فإنه تكون الصيغة التى أقرها الدستور هى صيغة خاطئة، لا تمثل انعكاساً لتوازن القوى المؤثرة والفاعلة على أرض الواقع، وهو الأمر الذى يكشف بوضوح عن الخلل بين الإطار الدستورى النظرى الذى وضعه دستور1923 ، وبين الواقع المعاش الذى فرضه وجود جيش الاحتلال على أرض المحروسة .

ونرى هنا أمرا جديرا بالملاحظة فيما يتعلق برؤية "البشرى" للملك فى دستور 1923، يأتى في النظر إلى ما جاء بشأن الملك فى دستور 1923 ، الذى نجد فيه التباسا وغموضا لم يكونا موجودين قبل نشأت هذا الدستور، فقد كان مفهوم الملك قبل الدستور تحكمه الثقافة المصرية، والسياق التاريخى الذى نشأ فيه هذا اللقب، والذى لا يتعدى أنه لقب لحاكم مصر، وجاء هذا اللقب فى نهاية سلسلة من الألقاب، هى مرادفات للقب حاكم مصر - أى رئيس الدولة - الذى يتربع على قمة السلطة السياسية فى الدولة المصرية، وقد بدأت سلسلة هذه الألقاب، بلقب الوالي، الذى ارتبط بالنظام السياسى الذى كانت تنتمى إليه مصر، كولاية ضمن ولايات الخلافة العثمانية، ثم تغيَّر اللقب من الوالي إلى الخديوي، وعندما انفصلت مصر عن الخلافة العثمانية بصورة رسمية بعد الحرب العالمية الأولى وفُرضت عليها الحماية البريطانية، استتبع ذلك تغيير اللقب العثمانى إلى لقب آخر، فكان لقب السلطان، ثم جاء لقب الملك تبعاً لتصريح فبراير 1922 بالاستقلال الصوري .

إذن لم يكن هناك أى التباس أو غموض فى مفهوم الملك، حتى جاء دستور 1923حين وضع على غرار الدستور البلجيكى الملكي !!، وهو الأمر الذى صنع هذا الالتباس والغموض، فقد جاءت نصوص الدستور الخاصة بالملك، توحى وكأنها جاءت بملك بلجيكي لتتوّجه على عرش مصر، له منظوره المعرفى الغربي، الذى هو انعكاس لثقافة وحضارة وتجارب تاريخية بلجيكية أوروبية .

وإذا استعنَّا بتعبيرات البشري : يكون هذا الدستور قد صار أبتراً مقطوعاً عن الواقع المصري، فهو لم يفض إلى جديد من نوعه أو مادته أو مائه وصار دستور 1923أجنبيا لقيطا، وَفَدَ من نسق عقيدى آخر، ومن أوضاع اجتماعية تاريخية مختلفة .

هذا ولم تنقطع صلة الدستور 1923 عن مصادره التأسيسية ومرجعيته البلجيكية الغربية، وهو ما يتضح من موقف الخلاف بين سعد زغلول والملك على تفسير أحد نصوص الدستور حين اتفقا على إحالة الأمر لتحكيم أحد فقهاء الدستور البلجيك وهو البارون فاندنبوش، وقد ارتضيا بهذا الحكم الذى جاء لصالح سعد زغلول ([1]) .

وقد نجد فى مقولة عرضها البشري، فى سياق صراع القوى السياسية فى المسار الديمقراطي، أبلغ من الإطالة فى الشرح وهى مقولة : الملك يملك ولا يحكم ([2]) والتى ذُكِرَت باعتبارها هدفاً مرحلياً فى مسيرة التحول الديمقراطي، على غرار ما حدث فى التجربة الديمقراطية الأوروبية فى مسيرتهم للتحول الديمقراطي .

والمقولة تكشف مدى التباين فى معناها فى كل من الثقافتين المصرية والغربية، فإذا كانت مقولة : الملك يملك ولا يحكم، هى مقولة مُتَّسِقَة ومُنسجمة تماما مع ذلك السياق الأوربى الذى أنتجه، فإنها ليست كذلك فى إطار السياق الاجتماعى المصري، فنحن نستطيع ببساطة أن نفهم معنى هذه المقولة، وكيف كانت هدفا، نجحت فى تحقيقها المجتمعات الأوروبية فى مسارها التاريخى للتحول الديمقراطي، وذلك بعد دراستنا لثقافة هذه المجتمعات الأوروبية وتاريخها وما يعنيه مفهوم الملك بالنسبة لهم، فإنه فى السياق المصري أو فى الثقافة المصرية فهى مقولة لا معنى لها ! . "الملك يملك ولا يحكم"! . ماذا يملك ؟! وإذا كان لا يحكم فما هى وظيفته إذن ؟! . ذلك أن مفهوم الملك هو مجرد لقب لوظيفة الحاكم .

ويؤكد البشري على مضمون ما نحن بصدده بمسألة أخرى جاءت فى مقدمة لأمر الملكى بإصدار دستور1923 ، تضمنت ادعاء من الملك بحقه الإلهى فى لحكم !!([3])، ومن المعلوم أن فكرة الحق الإلهي، هى فكرة مُتجذِّرة فى الثقافة لغربية، فى حين أنها لا تمت بأى صلة بثقافتنا المصرية العربية ونواتها الصلبة لإسلام .

❖ محور الأمة الممثلة فى الهيئة البرلمانية :

حدد البشرى مفهوم الأمة فى الدستور بأنه كبار ملاك الأرض الزراعية، وأنهم لأعيان أصحاب المصالح الواسعة، وهذا المفهوم يتطابق مع مفهوم حزب الأمة، لأمة لديه كبار ملاك الأرض، أى رؤساء العائلات والعشائر، وهم وحدهم أهل لرأى الذى يحق لهم الحديث باسم الأمة، ومصالحهم هى مصالح الأمة، وهم

---

[1] نفس المرجع ص ٨٧ .

[2] الديمقراطية ونظام ٢٣ يوليو – مرجع سابق ص ٣١ .

[3] نفس المرجع ص ٦٢ .

المُشكِّلون لحزب الأحرار الدستوريين فى سياق إنشاء دستور ١٩٢٣ ([1]) – يلاحظ أن هذا المفهوم – الأمة – يختلف عن مفهوم العرابيين، وكذلك الحزب الوطنى فى مرحلتيه سواء الأولى أو الثانية بزعامة مصطفى كامل، فالأمة لديهم هى كل قاطنى مصر من أعيان وفلاحين وتجار وصناع وعمال ومثقفين ([2]) . ويشير "البشري" إلى أن الاستعمار بحكم خبرته فى حكم مصر كان يعتبر نجاحه فى الهيمنة والسيطرة على مقاليد الأمور فى البلاد، هو رهن توزيع أو تقسيم السلطة بين الملك والأحرار الدستوريين -كبار ملاك الأرض - على ألا تنفرد بها واحدة منهما، حتى ولو أيقنوا ولاءه الكامل لهم، وذلك خوفاً من أن تنافسهم على السلطة لمصلحتها الذاتية، وأن الاستعمار يرى فى الأحرار الدستوريين، بالإضافة إلى الملك، ركيزته السياسية العملية للتدخل فى شئون البلاد، وأنهما واجهته المحلية "المصرية"، وهما الضمان لبقاء سيطرته على البلاد، باعتبار أن الأحرار الدستوريين يرتبطون به اقتصاديا وسياسيا بكونهم تجميع لكبار ملاك الأرض الزراعية، المنتجين للقطن الذى تشتريه مصانع بريطانيا ([3]) إلا أن البشرى اعتبر فيما يحسبه أن الأمر اختلف فى التطبيق العملي حين مثّل الأمة "الوفد" باعتباره يمثل الحركة الوطنية الديمقراطية، وأن الأمة كانت تتمثل فى البرلمان وجوبا وعدما مع وصول الوفد للسلطة .

ويرى بكر مصباح العلاقة بين السلطات الحاكمة فى دستور ١٩٢٣ جاءت من الناحية النظرية والشكلية، إلا أن السلطة الفعلية ظلت في يد الملك ، وأن أول مظاهر ذلك، كانت فى الطريقة التي صدر بها الدستور المذكور، على صورة أمر ملكي رقم ٤٢ لسنة ١٩٢٣ صادر في ١٩ أبريل من السنة آنفة الذكر. فقد أفصحت ديباجته عن تحديد الملك لمصدر الشرعية التي يمارس بموجبها سلطته، ويعتلي على أساسها عرش البلاد، حيث يقول : "نحن ملك مصر، بما أننا ومازلنا منذ تبوأنا عرش أجدادنا، وأخذنا على أنفسنا أن نحتفظ بالأمانة التي عهد الله تعالي بها إلينا، نتطلب الخير دائما لأننا بكل ما في وسعنا نتوخّى أن نسلك بها السبيل التى نعلم أنها تفضى إلى سعادتها وارتقائها .. الخ ".

أما من الناحية الشكلية فقد أخذ الدستور بقاعدة ثنائية السلطة التنفيذية، فقد نصت المادة ٢٩ منه على أن "السلطة التنفيذية يتولاها الملك في حدود هذا الدستور، فالملك طبقاً لهذا النص يعتبر الرئيس الأعلى للسلطة التنفيذية، وقد تقررت اختصاصات هذه السلطة باسمه، والملك هو رئيس الدولة وذاته مصونة لا تمس وفقا لنص المادة ٣٣.

---

[1] دراسات في الديمقراطية المصرية _ ص ٤١ – ٤٢ .

[2] دراسات في الديمقراطية المصرية _ مرجع سابق ص ٢١٠ .

[3] نفس المرجع ص ٤٢

والملك في النظام البرلماني لا يمارس السلطة بنفسه، لأنه غير مسئول وذاته مصونة لا تمس وإنما يعمل بواسطة وزرائه، كما نص على ذلك في المادة ٤٨. لذلك توجد وزارة بجانبه تباشر اختصاصاته وتتحمل المسئولية بدلا عنه أمام البرلمان ([1]) .

ثالثاً : خريطة القوى السياسية الفاعلة

حدد البشرى القوى السياسية الفاعلة والمؤثرة فى المجتمع المصرى فى الحقبة الاستعمارية، فى ثلاث قوى رئيسية هى الثلاثة محاور التالية :

- الأول : الاحتلال البريطانى .
- الثانى : "الملك" .
- الثالث : "الوفد".

١ - الاحتلال البريطانى

إعتبر البشرى الاحتلال البريطانى قوة سياسية ضمن القوى السياسية الوطنية، وأن قوته السياسية، إستندت على الوجود الفعلى غير المؤسس على وضع شرعى من اتفاق أو معاهدة أو غيرها، وأن غزو الإنجليز لمصر جاء دفاعا عن الحكم المطلق وسلطة الخديوي، وأن إحتلالهم لأرض المعمورة كان للإجهاز على التجربة الديمقراطية ([2]) .

وتحليل رؤية البشرى للاستعمار البريطانى كقوة سياسية، لا يتأتى فقط من خلال تحديد مدى تأثيره على الواقع السياسى المصرى، فى التجربة التاريخية المصرية سواء فى الممارسات العملية، أو فى الإطار النظري، ولكن أيضاً والأهم مدى صحَّة فكرة اعتبار ماهية "الاحتلال البريطانى" قوة سياسية ضمن القوى السياسية الوطنية، وهى الفكرة التى ترتهن عليها صحَّة رؤية البشرى "للاحتلال البريطانى"، ومن ثم صحَّة رؤيته لدور ووظيفة "الاحتلال البريطانى" فى النظام السياسى المصرى وفى الحياة السياسية برمتها .

وأرى أن نقتصر على أحد نقاط التحليل التى لها علاقة بموضوع البحث – "الديمقراطية" – نظراً لاتساع أبعاد وجوانب هذه القضية وهى : علاقة الاستعمار بالمجتمع المصري فى المجال السياسى ؛ ذلك أن موضوع البحث : "الديمقراطية" هو فى جوهره نظام سياسي تتحدد فيه علاقة الحاكم بالمحكومين، بما يعنى أن البحث عن ديمقراطية نظام حكم تحت هيمنة احتلال أجنبي، لابد - منطقيا – أن يتناول بصورة محورية علاقة هذا الاحتلال – المهيمن والمتحكم فى كل مقاليد

---

[1] تطور النظام السياسى فى مصر ١٩٥٢/ ١٩٧٦ – مرجع سابق ص ٧١ – ٧٣ .

[2] الديمقراطية ونظام ٢٣ يوليو – مرجع سابق ص ١٠

الأمور فى البلاد – بذلك المجتمع الذى وقع تحت حكمه وسلطانه بما يعنى أنها علاقة حاكم بمحكوم بصورة أو بأخري .

ونرى هنا أن هذه العلاقة لها جانبان : أحدهما معنوى والآخر مادي :

- ❖ الجانب المعنوى : يتمحور حول الفكرة الفلسفية التى حكمت العلاقة بين سلطة الاستعمار "كحاكم" وبين الشعب المصرى "كمحكوم" وهذه الفكرة تتعامل مع عقل ووجدان الإنسان المصرى، فى إطار السياق الثقافى والفكرى السائد، وهى على ثلاثة مستويات :
  - الجانب الثقافى الفكري .
  - الإطار الفلسفى لتصريح 22 فبراير 1922 .
  - مدى استجابة المصريين لفلسفة الاستعمار فى تبرير استمرار غزوه للبلاد .

أ - المستوى الأول : الجانب الثقافى الفكري :

ويتعلق بشأن المبادئ والقيم والمعايير التى تحكم فكر وسلوك المصريين بشأن علاقتهم بسلطة الاحتلال، والتى تتمحور حول إدراكهم لمدى شرعية الاحتلال، والذى يترتب على أساسه شرعية نظام الحكم الخاضع لهيمنة الاحتلال، ومن ثم شرعية كل ما يترتب على هذا النظام، ومدى قبولهم ورضاهم لهذا النظام .

ويبدو أن البشرى قدَّم هذه القيم والمعايير، فى صورة عملية حيَّة تتجسَّد فى وقع الهزيمة فى نفوس المصريين، وكيف كان مشهدها صادما فاجعا سبب الإحباط، وذلك فى سياق ميلودرامي بأنهم أمسوا كمن صُعقوا بصعقات الخيبة، رافضين التصديق بالواقع الجديد .

وبرر البشرى شدة التأثير النفسى بأنها جاءت من اتساع الفجوة بين توقع نصر مُؤزر، وبين واقع الهزيمة الساحقة، وغلَّف البشرى هذا المشهد الميلودرامي بغلاف من الفكر المثالي، فاعتبر أن هؤلاء المصريين كانوا يعيشون فى خيال المثالية بعيدا عن الواقع، يثقون فى النصر، ثقتهم المتفائلة فى الانتصار الحتمى للخير والعدالة والفضيلة، وأن الحق آتٍ، وأن الباطل زهوق، حتى أنهم حين رأوا وجود القوات البريطانية، وجدوا فيه واقعا غير خليق بالبقاء، يتوقع له نهاية سريعة !! .

واستمر البشرى فى تصوير هذا المشهد على هذا النحو الأخلاقى المثالي، فاعتبر أن المصريين كانوا يتوقعون، أن الدول الكبرى لا تلبث أن تتساند فى طرد الإنجليز رافضة وجودهم على أرض الكنانة بدافع من مصالحها !! ([1])، ثم أنهى البشرى تعليقه على مشهد الهزيمة بجملة تبدو غاية الحكمة المستخلصة من هذه

---

[1] دراسات في الديمقراطية المصرية _ مرجع سابق ص ١٧ – ١٨ .

التجربة التاريخية بقوله : " ولكن إيمان المصريين بضعف موقف الإنجليز يشوبه إحساس قدري، بأن نواحي الضعف في هذا الموقف من شأنه أن يفضي بذاته تلقائيا إلى إخراجهم، ولم يكن إدراك أن ثمة فارق بين وجود عنصر مواتٍ لتحقيق الهدف، وبين الإمكانيات المادية لتحريك هذا العنصر واستثماره ليصبح ذا فاعلية في الواقع، وأن بغض الخديوى مثلا، لا يؤثر وحده في بقائه، وإنما لابد من تحريك هذا البغض ضده وضد الإنجليز ؛ لذلك أصبحت الثقة في خروج الإنجليز أملاً طوباوياً مقطوع الصلة بالإمكانيات الواقعة المتحركة" ([1]) .

وهذه الحكمة استخلصها البشري، من مقدمة ظنية مشكوك في صحتها ؛ لاستنادها على مسألة أحاسيس المصريين ومشاعرهم الداخلية تجاه موقف الغزاة المستعمرين، واعتبار المصريين كانوا يعيشون في وهم وخيال عالم تحكمه المثاليات والأخلاق الإنسانية، في حين أن البشرى لم يقدم أى مؤشرات أو حجج وأسانيد تثبت هذا التصوُّر، ولم يثبت التاريخ أن المصريين في ذلك الوقت، كانوا يعانون من خبل عقلي، أو مرض نفسى عصابي يجعلهم يتوهمون بأن أعداءهم الغزاة المستعمرين كانوا في موقف ضعيف !، وأن هذا الموقف سيفضى بذاته تلقائيا إلى خروجهم !، ومن ثم، تصبح حكمة البشرى في هذه الحالة نافذة .

ويلاحظ هنا، أن البشرى حين قدم تفسيره – المنوه عنه - للإحباط الذى أصاب المصريين في مشهد الهزيمة لم يتعرض إلى السبب المحورى لها، والذى هو السبب الحقيقى للإحباط ألا وهو سلوك الخديوى توفيق في تحريض قادة وضباط الجيش المصري على ترك مواقعهم في ميدان القتال، والعمل على هزيمة الجيش المصري باعتبارها هزيمة للحركة العرابية المناهضة له، وبالفعل تركت بعض وحدات الجيش المصرى مواقعها في ميدان القتال، وهو الأمر الذى تسبب في الهزيمة، علاوة على أمور أخرى تتصف بالخيانة، ليس هذا البحث مجالا لسردها([2]) .

في هذا المعنى نشير إلى أن الإحباط الذى أصاب المصريين، يعنى الهزيمة المعنويَّة للشعب المصرى باعتبار أن هناك نوعين من الهزيمة :

إحداهما : الهزيمة العسكرية، حين تقتصر الهزيمة العسكرية بهذا الشعب على خسارته أمام عدوه في معركة واحدة أو عدة معارك أو حتى تدمير لقواته المسلحة دون أن تنكسر في هذا الشعب روحه المعنويَّة وإرادته للقتال، ويظل الشعب يُحرِّض رجاله وشبابه على القتال، ويُعبئ كل ما يستطيع من قوى داخلية وخارجية في مواجهة عدوه، طالما أنه على قناعة تامة بأن ما يملكه من مقومات القوى

---

[1] نفس المرجع ص ١٨ .

[2] الحملة الإستعمارية البريطانية على مصر سنة ١٨٨٢ – مطبعة القوات المسلحة ١٩٥٦ – ص ٨٦ و ٥٣ و١٢٥ .

الداخلية والخارجية تُمكّنه من النصر المؤزر على عدوه، وأن النصر حليفه لا محال، طال الزمان أم قصر، والنموذج المثالى لهذه الحالة يتمثل فى أحداث العدوان الثلاثى على مصر عام 1956، حين تم تدمير الجيش المصرى تماما، وأصبح الشعب المصرى الأعزل يواجه جيوش أقوى دولتين فى العالم "إنجلترا وفرنسا" ومعهما إسرائيل، هنا وقف الزعيم الخالد جمال عبد الناصر فوق منبر الجامع الأزهر يعلن للعالم أجمع : "سنقاتل .. سنقاتل .. سنقاتل"، وظل الزعيم يعبئ كل إمكانات مصر ويُحرِّض المصريين على القتال حتى تحقق النصر بانسحاب الغزاة، تحت ضغط الإنذار السوفييتى والولايات المتحدة، والمثال الثانى النموذجى أيضا فى أحداث حرب يونيو1967 ، حين نهض الزعيم جمال عبد الناصر، يجمع فلول وحدات الجيش المهزوم ليعيد تشكيلها فى غرب القنال وشرق القاهرة، وظلَّ يُحرِّض المصريين على القتال ويُعبِّئ كل إمكانات وقدرات البلاد، ومن علاقات دولية، فما لبث أن وصلت الإمدادات العسكرية من الحلفاء السوفيت، آلاف الأطنان من الأسلحة والمعدات لتعويض خسائر الحرب على بواخر سوفيتية فى ميناء الأسكندرية، وكذلك من الدول العربية والاشتراكية، وسرعان ما استعادت مصر قوتها العسكرية حتى انتصرت فى 6 أكتوبر 1973 .

النوع الثانى : الهزيمة المعنوية وهى الأخطر، وتتمثل فى حالة الإحباط الشديدة التى يُصاب بها ذلك الشعب، حين يقتنع بأنه لا جدوى من الحرب ومواصلة القتال، وأنه لا مفر من الاستسلام لإرادة العدو .

ومن هذا الجانب ظهرت فكرة الحرب النفسية والدعاية الصفراء، التى تؤدى نفس نتيجة الحرب العسكرية، ولكن بوسائل أخري، ومن هذا الجانب، نرى أن هزيمة جيش عرابي، جاءت كهزيمة معنوية للشعب المصري، وظهر ذلك فى الإحباط والاستسلام لسلطة الغزاة المستعمرين لمدة سبعة وثلاثين عاما متواصلة، حتى قام بثورته فى ١٩١٩، فى حين أن هزيمة مصر أمام جيش "نابليون بونابرت" ودخول الجيش الفرنسى القاهرة، جاءت كهزيمة عسكرية بحتة، وظل الشعب المصرى يقاوم، وفى ذلك ثورتاه القاهرة الأولى والثانية، حتى ما لبث نابليون أن اقتنع بأنه لا جدوى من استمرار غزوه لأرض المعمورة، ففر هاربا على مركب إلى فرنسا، تاركا الجيش الفرنسى الذى لم يستطع أن يمكث فى مصر سوى ثلاث سنوات، ليعود إلى بلاده مُزيَّلا بالخزى والعار .

ويشير د. جمال حمدان، كيف كانت الخيانة السبب المحورى فى طول فترة الغزو البريطانى – أكثر من سبعين عاما - فى حين أن الغزو الفرنسى لم يستمر سوى ثلاثة أعوام، كتب جمال حمدان : " وإذا كان لابد من مقارنة جيوستراتيجية بين الحملة الفرنسية والإحتلال البريطاني، فإن علينا أولا أن نلاحظ الفارق، بل المفارقة الساخرة فى وضعيات الصراع فى الحالين، فرغم أن كليهما غزو استعمارى سافر، ومبيَّت من جانب أكبر قوة أوروبية حديثة فى عصرها، ورغم

أن المواجهة كانت أبعد شيء عن الندّية والتكافؤ فى الحالين، فقد كان الفارق الحضارى والعسكرى فى حالة الحملة الفرنسية أكبر منه بكثير فى حالة الاحتلال البريطانى، والتفسير الوحيد، رغم استبسال المقاومة الشعبية فى الحالين على حد سواء، هو خيانة النظام الحاكم فى الحالة الأخيرة، ذلك الذى استدعى الاحتلال الأجنبى لحمايته من الثورة العرابية الشعبية، ولولا ذلك لكان مصير الاحتلال البريطانى على الأرجح كمصير الحملة الفرنسية، ولما عمر أطول مما عمرت([1])".

وقد أشار البشرى إلى أنه بدخول جيش الغزاة أرض الكنانة، ظهرت بعض القيم السلبية الفاسدة فى المجتمع المصرى، نرى أن أخطرها قيمة التعاون مع العدو المستعمر والتى تُعد جريمة خيانة عظمي، وأصبح هناك من بين رجال السياسة من يُجاهر بالتعاون مع العدو المستعمر، وذلك نتيجة إرتكاب رأس الدولة والحاكم المطلق للبلاد الخديوى لجريمة الخيانة، الأمر الذى شجَّع رجال السياسة للحذو فى نهجه، حتى أصبحت الخيانة – وهى توصيف جريمة التعاون مع العدو المستعمر – قيمة سياسية حكمت السلوك السياسى لبعض النخب السياسية المصرية تجاه العدو المستعمر، أو أنها حكمت العلاقة بين هذه النخب السياسية وبين سلطة الاحتلال([2])، وهو ما يتضح فى الآتي :

● من منطلق الخيانة كمبدأ سياسى حاكم، جلس الخديوى توفيق رأس الدولة وشريف باشا رئيس وزرائه مع اللورد دفرين مبعوث دولة الغزاة المستعمرين، ليضعوا سويا، السياسات والإجراءات التى تحقق مصالح وأهداف الغزاة المستعمرين، وتضمنت تأمين استمرار بقائهم على أرض المحروسة .

● من منطلق الخيانة كمبدأ سياسى حاكم، سلّم الخديوى الجهاز الإدارى للدولة المصرية بكل مؤسساته وإداراته لسلطة الغزاة المستعمرين – ليكون خاضعاً ومُسَّخراً وفق إرادتهم - حيث شكَّل الغزاة شبكة من المستشارين الإنجليز بهدف تسخير هذا الجهاز الإدارى لتحقيق مصالحهم، بالإضافة إلى تعيين موظفين إنجليز على رأس المؤسسات الحكومية السيادية، فيما سمى بالحكومة الخفية، وعلى النحو الذى نوهنا عنه .

● من منطلق الخيانة كمبدأ سياسى حاكم، تنازل الخديوى توفيق – طوعا أو كرها –عن كل سلطاته وسلطانه على البلاد للغزاة المستعمرين، ولم يتبق له من سلطات سوى لقب الخديوى الحاكم بلا مضمون أو معني، والتوقيع فقط على كل ما يصدره الغزاة المحتلون من قرارات وإجراءات، لتبدو وكأنها اكتسبت الشرعية، باعتباره

---

[1] شخصية مصر "عبقرية المكان" ج ٢ – مرجع سابق ص ٦٥٦ – ٦٥٧ .

[2] دراسات في الديمقراطية المصرية _ مرجع سابق ص ٥٢ .

الحاكم الرسمى للبلاد، وهو المعنى المقصود فى مقولة : السلطة الفعلية للاستعمار والسلطة الشرعية للخديوي .

● من منطلق الخيانة كمبدأ سياسى حاكم، سعت النخبة الارستقراطية من كبار ملاك الأرض وكبار الرأسماليين إلى البحث لها عن مكانة سياسية لتحقيق مصالحها الطبقية، وذلك فى إطار تقديم فروض الولاء والطاعة للغزاة المستعمرين، باعتبارهم أصحاب السلطة الفعلية فى البلاد، وقد تصدرت هذه النخبة الانتهازية الساحة السياسية المصرية، بعد أن أزيحت النخبة الوطنية العرابية، والتى أصبحت مطاردة أمنيا من قبل الغزاة المستعمرين .

● يمكننا إعادة قراءة تاريخ هذه الفترة، لتحليل وتقييم سلوكيات رجال السياسة وفقا لمواقفهم فى الأحداث المختلفة للكشف عن مدى تحكُّم مبدأ الخيانة فى الممارسات السياسية التى تحكُم علاقتهم بالغزاة المستعمرين، إلا أننا نرى أن فى الإشارة إلى طول فترة الغزو البريطانى لمصر – لأكثر من سبعين عاما - فى حين لم يستمر الغزو الفرنسى لأكثر من ثلاث سنوات – بالرغم من فارق القوة العسكرية فى الحالة الفرنسية، أكثر بكثير منه فى الحالة البريطانية، هو ما يكفى لإثبات ما ننوه عنه .

ب - المستوى الثانى : الإطار الفلسفى لتصريح 22 فبراير 1922 :

المستوى الثانى فى العلاقة بين سلطة الاحتلال وبين الشعب المصري جاء مع تصريح 22 فبراير، تلك الوثيقة الرسمية التى وضعت صيغة حددت العلاقة بين المستعمر والدولة المصرية حتى صدور معاهدة 1936 مع اعتبارها أهم نتاج ثورة 1919 .

وقد تضمن تصريح 22 فبراير 1922 إعلان الحكومة البريطانية ثلاثة مبادئ :

١. إلغاء الحماية البريطانية على مصر، والإعتراف بمصر دولة مستقلة ذات سيادة .
٢. إلغاء الأحكام العرفية التى صدرت فى 2 نوفمبر 1914 .
٣. أن تحتفظ الحكومة البريطانية بصورة مطلقة بما يلى :

- تأمين مواصلات الامبراطورية فى مصر .
- الدفاع عن مصر من كل اعتداء أو تدخل أجنبى بالذات أو بالوساطة .
- حماية المصالح الأجنبية فى مصر وحماية الأقليات .
- السودان .

هذا بالإضافة إلى أنه يُمكن بمفاوضات ودية غير مُقيَّدة، إبرام اتفاقات تتعلق بهذه الأمور، مع إبقاء الحال على ما هو عليه، حتى تُبرم هذه الاتفاقات ([1]) .

ويرى البشرى أن المستعمرين سعوا إلى إصدار تصريح 28 فبراير كمبادرة لإلغاء حمايتهم على البلاد إلغاءً مُنجزاً، نظير اعتراف آجل تصدره حكومة مصر يُؤمِّن المصالح البريطانية فى مصر - "وأهمها خطوط المواصلات" - ويُكسِب الانجليز شرعية الوجود السياسى والعسكري .

ويشير البشرى إلى أن تصريح 28 فبراير قد وَلَّد نتيجة بالغة الأهمية بشأن موضوع هذا البحث وهى أن الصراع الوطنى قد صار من أهم نواحيه التطبيقية العملية صراعا داخليا بين الوفد كتنظيم للحركة الوطنية الديمقراطية، وبين خصوم الوفد المحليين، وعلى رأسهم الملك والأحرار الدستوريين، وصار الصراع الديمقراطى أهم الوسائل السلمية المشروعة فى الصراع حول المسألة الوطنية ([2]) .

ولما كانت التحفظات الأربعة التى تضمنها التصريح تسلب الاستقلال مضمونه فقد أشار البشرى إلى موقف سعد زغلول والوفد منه حيث اعتبره سعد - فى إحدى خطبه – أكبر نكبة قومية، وفى خطبة أخرى قال : " نحن الوطنيون لا نعتبره إلا خيانة كبرى للبلاد ([3])"، إلا أن إسقاط قيمة وماهية هذا الاستقلال يعنى بالضرورة إسقاط شرعية كل الإجراءات والمؤسسات التى قامت عليه وأولها دستور ١٩٢٣، وهو ما يسقط بالضرورة جدوى البحث عن ديمقراطية لنظام حكم لم يَعُد له سند أو أصل شرعي، فإذا كان الأساس الأول الذى يرتهن على وجوده صحة النظام الحاكم الديمقراطى برمته وهو الدستور قد انعدم بانعدام هذا الاستقلال، وأصبحنا أمام قوة عسكرية أجنبية غازية وغاصبة لأمة بأسرها، تفرض عليها نظاما سياسيا بالقهر والسلاح، فعن أى ديمقراطية إذن يُمكن للبشرى أن يتكلم ؟! وهو الأمر الذى قد يؤدى إلى انعدام رؤية البشرى فى اعتباره أن نظام الحكم فى الحقبة الاستعمارية كان نظاما ليبراليا ديمقراطيا !! . وهو ما لا يقبله البشرى بالضرورة .

من هذه الزاوية نستطيع أن نكتشف ببساطة المغزى من وراء محاولات البشرى الإيحاء بقيمة تصريح 28 فبراير دون اعتبار لتأثير استمرار سلطة الاحتلال الفعلية والتى تستند على استمرار وجود جيش الغزاة على أرض الكنانة، وهو ما يعنى فى المسكوت عنه التهوين من الوجود الفعلى لجيش الاحتلال على أرض الوطن، وذلك حتى يمكنه أن يبنى عليه ما تصوره عن وجود نظام ليبرالى ديمقراطى فى تلك الحقبة الاستعمارية، وفى ذلك كتب البشرى : " وقد أمكن على

---

[1] طارق البشرى – سعد زغلول يفاوض الإستعمار – الهيئة المصرية العامة للكتاب ط١– ١٩٧٧ص ٥٧ .

[2] الديمقراطية ونظام ٢٣ يوليو – مرجع سابق ص ٩ – ١٠ .

[3] سعد زغلول يفاوض الإستعمار – مرجع سابق ص ٦٧ .

مدى أربع سنوات من انفجار الثورة أن تحصل مصر على الاعتراف باستقلالها وبناء حكومتها، وفقا لنظام دستورى ديمقراطي، وذلك بما تأتى لها بتصريح 28 فبراير 1922 وبدستور 1923 ، ومهما قيل بحق عما يُقيِّد الاستقلال المصرى والحكم الديمقراطى من تحفظات، فقد تحقق لمصر من هذين المكسبين ما لم يتحقق مثله لغيرها من الأمم ([1]) ".

ويقول أيضا : " من هنا كان إنهاء الحماية والاعتراف باستقلال مصر أمرا اضطر إليه مصدروا التصريح، وهو كسب للحركة الوطنية المصرية لا شك فيه، وما كان انتزاع هذا الاعتراف منهم لولا الثورة، ولا كان يمكن لولاها أن ينهوا وضعا جهدوا فى السعى إليه أربعين عاما منذ الاحتلال، ولم ينجحوا فى إقراره إلا بعد قيام الحرب العالمية الأولى عام 1914 ([2]) ".

ولما كان إيحاء البشرى هذا، بقيمة تصريح 28 فبراير يتعارض مع موقف الوفد وسعد زغلول كما ذكرنا آنفا، وذلك فيما ذكره سعد زغلول حيث قال : إن أبسط الفلاحين يعرف الاستقلال بأنه خروج الإنجليز من البلاد، وحكمها بأهلها دون غيرهم، وتساءل : ماذا يفيد مصر من لفظ "الاستقلال" وجنود الإنجليز يروحون ويغدون فى أرضها، ويقيمون فى ثكناتها، وطياراتها تحلق فى سمائها وفوق رؤوسها، وموظفوها فى المالية والحقانية ينهون ويأمرون، ويشتركون فى جميع الشئون الداخلية، وذكر أن المزايا الممنوحة لمصر مُهَدَّدة فى كل وقت بوجود عساكر الاحتلال فى مصر" ([3])

كذلك فى إجابة سعد زغلول على أحد الأسئلة : " إنى أرى هناك تناقضا بيِّناً بين "الاستقلال" ووجود الاحتلال " . ولما سُئل عما إذاكان وجود الجنود البريطانية فى أى بقعة بوادى النيل لا يتنافى مع "الاستقلال" قال : " نحن متفقون على أن هذا تناقض، وأنه لا مناسبة بين "الاستقلال" و"الاحتلال" ([4]) ". لذا فإن البشري ركَّزعلى إعلان سعد زغلول دخول الانتخابات باعتباره قبولا للدستور، ثم امتداحه للدستور بأنه وُضِعَ على أحسن المبادئ العصرية، وغيرذلك، وهو ما يعنى فى المسكوت عنه قبول لائحة 28 فبراير التى أنتجت هذا الدستور، وبما يوحى بأن النظام السياسى صحيحاً من الناحية الشرعية .

ويقول البشرى :"وقد عارض الوفد وهاجم تصريح 28 فبراير، ولم يعترف به قط . ولكنه مارس الحكم كثيرا فى ظله، مع المراعاة العملية لحدوده " ([5]).

---

[1] الديمقراطية ونظام ٢٣ يوليو – مرجع سابق ص ٢٧ – ٢٨ .
[2] سعد زغلول يفاوض الإستعمار – مرجع سابق ص ٦٣ .
[3] نفس المرجع ص ٧١ .
[4] نفس المرجع ص ٧٤ .
[5] الديمقراطية ونظام ٢٣ يوليو – مرجع سابق ص ٥١ .

ج - المستوى الثالث : مدى استجابة المصريين لفلسفة الاستعمار فى تبرير استمرارغزوه للبلاد :

وتتلخص فكرة الاستعمار الفلسفية فى تبرير استمرارغزوه للبلاد وقهره للعباد كما عرضها البشرى فى : أن جيش الغزاة جاء لإنجاز مهمة قصيرة الأجل، لا تتعدى معاونة أمير البلاد والعباد فى استعادته الأمن والاستقرار الداخلى فى بلاده، وعلى النحو الذى نوهنا عنه، ولما كانت سلطة الاحتلال وضعت السياسات واتخذت الإجراءات التى تضمن لها استمرار احتلالها لأرض المحروسة، ويرى "البشرى" أن هذه السياسات والإجراءات هى إجابة لتساؤل : كيف أمكن لسلطة الاحتلال تحويل بلد مستقل إلى بلد مُستَعمَر، وانتقال مصر من مرحلة تاريخية إلى مرحلة أخري ؟ .

وأن ذلك جاء فى صورة إجراءات جزئية مؤقتة وطارئة أصدرتها سلطة الاحتلال عن الأمر الواقع، واعتمدت على استراتيجية طويلة المدى من استغلال للزمن، وقد رَكَّزت سلطة الاحتلال فى سلوكه االسياسى على أمور عدة، منها :

- تكرار تأكيدها على الطابع المؤقت للاحتلال، وربط الاحتلال وتعليق الجلاء على اعتبارات جزئية ومؤقتة لا تتجاوز تحقيق أهمها : سنين عدة، وزكاء الوعود المرنة عن عزمها الجلاء السريع وتحديد آجاله .
- الدخول بين كل فترة وأخرى فى مفاوضات ومباحثات حول الجلاء تحاط بأسباب التسويف والمماطلة فى إجراءاتها ومواعيدها .
- تحويل المسألة المصرية من مسألة احتلال بريطانى لمصر إلى العديد من المسائل الجزئية لإشغال الرأى العام العالمى بهذه الجزئيات مثل : حياد قناة السويس ضمانات الدائنين لمصر والامتيازات الأجنبية .. إلخ وغيرذلك مما ذكره البشري ([1]).

وعن استجابة المصريين لهذه التبريرات والوعود بالجلاء، فيرى البشرى أنه كان لها الأثر الهام فى تخدير الضمير الوطنى !، ويضيف البشرى بأن التخدير الوطنى لا يعنى بأن الوطنين حين صدَّقوا سكتوا، فالواقع انهم لم يكفُّوا عن المطالبة بالجلاء، ولكن التخدير – كما يقول "البشرى" : حدث من ناحية أن الوعى الوطنى ظل مُعلَّق الرجاء فى جلاء قريب وسهل، ولكن من غير فرط تدبير، وظن أنه جلاء يمكن تحقيقه بالمطالبة والتذكير المستمر وحدهما" ! ([2])، واستشهد البشرى بمقولة لبشارة نقلا فى الأهرام 7 نوفمبر ١٨٨٣ : "إنى أرى إلحاحا لجرائد فى مصر بطلب إنجلاء العساكر فى غير محله، وكان الأولى بأربابها أن يعتدُّوا بسياسة الجرائد الأوروبية، فالاحتلال لابد لمدته من نهاية مقررة "([3]).

---

[1] دراسات في الديمقراطية المصرية _ مرجع سابق ص ١٩ – ٢١ .

[2] نفس المرجع ص ٢١ .

[3] نفس المرجع – نفس الصفحة ٢١ .

وأول ما يلفت النظر فى خطاب البشرى هذا أنه لجأ إلى استنباط النوايا وأسرار القلوب، فكيف علم البشرى أن المصريين صدَّقوا وعود أعدائهم المستعمرين بالجلاء القريب!، وأن ضميرهم الوطنى تم تخديره ؟! . وهى من أمور علم الباطن وأسرار القلوب التى اختص بعلمها المولى عز وجل .

وعلى كُلٍ، فإن مضمون هذا الخطاب يفترض فى الشعب المصرى السذاجة وافتقاد الفطنة والكياسة، وذلك فى مضمون ماذكره من تصديقه ما يقوله الأعداء من تبريرات للغزو والاحتلال، وكيف أنه تم تخديره بالوعود المعسولة بالجلاء من قبل أعدائه !، وأن وعيهم الوطنى ظل مُعلَّق الرجاء فى جلاء قريب ..إلخ، وفى هذا افتئات عليه، فإذا كانت جميع هذه التبريرات – من قبل الغزاة المستعمرين – عن أسباب غزوهم لأراضينا، ووعودهم بالجلاء القريب العاجل تُطرح من إطار السياسات الاستراتيجية للعدو المستعمر، والتى تهدف إلى تحقيق مصالحة واستمرار بقائه على أرض المحروسة، فإنه من الأمور الغاية فى البداهة والتى تصل إلى المسلمات أن المصريين حين يتلقون مثل هذه التبريرات والوعود بالجلاء من عدوهم المستعمر، لا بد وأن يضعوها فى إطارها الطبيعي، باعتبار أن مصداقيتها من مصداقية مصدرها، بما يعنى أنها محض أكاذيب للتضليل والخداع والمماطلة .

إذاً تُري ما الذى ألجأ البشرى إلى طرح مثل هذه الأفكار التى تنال وتجرح من الشخصية القومية المصرية ؟! . قد نجد الإجابة عن هذا التساؤل يبدو واضحا فى سياق الفكرة العامة التى تدور حولها رؤية البشرى للمرحلة الاستعمارية وهى : "أن نظام الحكم كان نظاما ديمقراطيا دستوريا"، ومن ثم، جاء تبرير البشرى لعلاقة التعاون بين النخب السياسية والاستعمار - والتى أشرنا سابقا بتوصيفها بالخيانة ؛ لتكون - فى المسكوت عنه – علاقة ملؤها الثقة والاحترام النابع من ثقة المصريين بوعودهم بالجلاء القريب، الأمر الذى يمهد للمتلقى قبول فكرة نظام ديمقراطى دستوري يلعب فيه الاستعمار الإنجليزى دورا كإحدى القوى السياسية الفاعلة الثلاثة فى المجتمع المصرى – مع الوفد والملك – ويبدو فيه الاستعمار الإنجليزى أقرب ما يكون إلى قوة سياسية وطنية ! تشترك فى الصراع السياسى البرلمانى، فتتحالف مع الملك لإسقاط الوفد!، أو تتحالف مع الوفد لوصوله إلى السلطة !، وهكذا تسير الحياة السياسية البرلمانية فى رؤية "البشرى".

هذا بالإضافة إلى إمكانية قبول المتلقى لفكرة البشرى فى اعتبار المفاوضات كوسيلة سلمية فرضتها الظروف والضرورة – كما يقول بالنص : " كانت الأوضاع التاريخية قد أملت على الحركة الوطنية منذ نشأت "الوفد"مع ثورة ١٩١٩، أملت نمطاً من الكفاح السلمى المشروع بالأسلوب التقليدى وهو

المفاوضات "[1] - حتى أصبحت المسألة الوطنية خلال الثلاثين عاما التالية لنشأة دستور 1923 تتحدد فى المفاوضات التى يملؤها جو التفاهم بين الوفدين المصرى والاستعماري .

وفى هذا السياق، يجدر بنا ملاحظة الدلالة السياسية لاستخدام البشرى للفظى "المصريين، والإنجليز" : لفظ المصريين يشير مدلوله إلى جموع المنتمين إلى الشعب المصري، وهؤلاء المصريين لا يعمل جميعهم فى المجال السياسي ؛ وإنما تنوب عنهم النخب السياسية والمثقفة، أما باقى المصريين فيشتغلون بأعباء وضرورات الحياة اليومية، من هنا، نجد فى استخدام البشرى للفظ المصريين فى بعض المواقف التى تحتاج إلى تحديد للفاعل السياسى بدقة، يبدو أنه جاء لتشتيت المسئولية على جموع المصريين بدلا من تحديدها فى نخبة سياسية بعينها .

وفى هذا السياق، تُرى لو أن البشري حدد النخبة السياسية - والتى هى من الطبقة الأرستقراطية –المنوط بها إدارة الحياة السياسية المصرية، والتى يتمثل فيها أكبر العقول المصرية ذكاءً وفطنة، وقال : إنها قد صدّقت بوعود العدو المستعمر بالجلاء القريب، وأنه قد تم تخدير ضميرها الوطني، وأن وعيها الوطنى ظل معلقا الرجاء فى جلاء قريب سهل يمكن تحقيقه . أكان من الممكن على المتلقى لأدبيات البشرى أن يقبل أو يقتنع بهذا الكلام ؟! . الأمر الذى قد يختلف كثيراً فى حالة التعميم بكلمة المصريين، والتى توحى بمعنى العامة من الناس " الدهماء أو الغوغاء" أو البسطاء والسذج والجهلة ؛ الذين يُمكن الضحك عليهم باستمالة قلوبهم، وتحريك عواطفهم دون مخاطبة لعقولهم، فى حين أن هؤلاء المصريين - فى هذا المفهوم –ليسوا المعنيين بتصديق العدو المستعمر بالجلاء القريب ؛ لأنهم غيرمنوط بهم العمل العام أو الشأن السياسي .

اللفظ الآخر"الإنجليز" : ويقصد به ذكر اللفظ مجردا، ويشير مدوله إلى شعب من شعوب المجتمع الإنساني، مثل الفرنسيين أو الروس أو العرب أو..إلخ، بما يُعنى أن مدوله محايد سياسيا، ومن ثم، فإن فى استخدام "البشرى" للفظ "الإنجليز" مجرداً - يعنى به الشعب الإنجليزى المحايد والمسالم، الذى أمرتنا ثقافتنا المصرية بالتعارف والتعاون معه - فى حين أننا فى هذا السياق نتعامل مع جيش الغزاة الإنجليزى أو الاحتلال الإنجليزى وليس مع الشعب الإنجليزى المسالم، الأمر الذى يكشف عن المغزى الذى يقصده "البشري" !! . حتى إنه لم يستخدم كلمة احتلال أو استعمار إلا فى مرات نادرة على سبيل الاستثناء .

ونرى أن مغزى البشرى يأتى من السياق العام فى أن هدفه التهوين والتخفيف من التأثير النفسى لوقع مفهوم الاستعمار أو الاحتلال، ويبدو ذلك فى سياق الفكرة

---

[1] الديمقراطية ونظام ٢٣ يوليو –مرجع سابق ص ٢٢ .

التى وضحناها ونوهنا عنها، والتى تدور حول رؤيته لنظام الحكم للمرحلة الاستعمارية بأنه كان نظاماً ديمقراطياً دستورياً – وكان كل ما قدَّمه من أطروحات على هذا الأساس – ويبدو فيما يحسبه أن فى استخدامه لفظ الاستعمار أو الاحتلال ما يجرح هذه الرؤية .

❖ **الجانب المادى :**

قيام الاستعمار – كأمر طبيعى – بإعادة تشكيل الواقع المصرى بكل جوانبه السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وفقاً لما يخدم مصالحه، وبما يُؤمِّن استمرار بقائه على أرض المحروسة، وجاء ذلك فى إطار سلسلة من السياسات الاستراتيجية والإجراءات التى لم تترك أى منحى من مناحى الحياة إلا وشكلته وفقا لما يخدم مصالحه العليا، ومن ثم، فإنه سيتم تناول هذا الموضوع فى بنود منفصلة طبقا للتقسيم المنهجى للبحث، وذلك من خلال تناول الجوانب أو السياقات المتعددة "السياسية والاجتماعية والاقتصادية" .

٢ ـ "الملك"

جاء تصوُّر البشرى "للملك" بما لا يخرج عن الإطار الدستورى النظرى الذى يحدد وظيفته ودوره فى الحياة السياسية، أو ممارساته السياسية – البرلمانية وغير البرلمانية – واللذان أشرنا إليهما فى بنود سابقة، ليظل الجانب الشخصى "للملك" مبهماً وغير مطروح فى أدبيات البشري .

وقد نجد أهمية لدراسة هذا الجانب لتأثيره الفاعل فى واقع الحياة السياسية، وهو ما تنبَّهت إليه علوم السياسة حديثاً باعتبار أن من الملوك والرؤساء من يملك سلطات سياسية مطلقة، فيضعوا السياسات ويُصدروا القرارات المصيرية لشعوبهم وفقاً لأهوائهم وتوَجُّهاتِهم وانتماءاتهم الثقافية والفكرية، ومن ثم يكون في دراسة هذا الجانب لهؤلاء الملوك والرؤساء على وجه الخصوص، ما يُمَكِّنَنَا من تفسير مواقفهم وتصرفاتهم السياسية فى الأحداث المختلفة، والتى لها أهميتها فى دقة تحديد التوصيف الصحيح لهذه الأحداث، ومن ثم صحَّة تصوُّر الواقع الاجتماعى للمجتمع فى تلك الحقبة التاريخية .

وفى هذا السياق نشير إلى أن أساتذة العلوم السياسية قد أزالوا الحواجز بين المجال الخاص والمجال العام لكل من يعمل فى الشأن العام من رجال ورموز السياسة فى الدولة ليصبح معرفة كل ما يتعلَّق بشئونهم الشخصية هو حق لكافة الجماهير، الأمر الذى يفرض عليهم قيودا أخلاقية واجتماعية على تصرفاتهم وسلوكياتهم الشخصية قد يتحرر منها غيرهم من عامة الشعب، ويلاحظ هنا أن "البشرى" لم يتجنَّب فقط تناول هذا الجانب الشخصى للملك، لكنه تجنَّب أيضاً ذكر اسم "الملك" سواء كان "فؤاد" أم "فاروق"، واقتصرعلى لفظ "الملك" مجردا، إلا

فى مرات قليلة جدا، هى على سبيل الاستثناء الذى يؤكد القاعدة، وأهمية تحديد شخصية "الملك" تأتى باعتبارنا نتناول تجربة تاريخية محددة يُمثِّل فيها دور "الملك" شخص بعينه بكل ما يحمله من فكر وثقافة وقدرات شخصية وسلوكيات هى : "عنصر متغير" فى هذه التجربة التاريخية كان فى فترة "فؤاد"، ولما مات خلفه "فاروق"، وكل واحد منهما مختلف عن الآخر، الأمر الذى قد يؤثر على التصوُّر العام للواقع الاجتماعى للمجتمع فى تلك الحقبة التاريخية، ومن ثم صحَّة تحليل وتقييم أحداث تلك المرحلة التاريخية .

ومن هنا نرى تقديم إشارة موجزة عن الجانب الشخصى للملك لتوضيح ما نعنيه، ولاستكمال صورة الواقع الاجتماعى ؛ على أن نقتصر فى دراستنا للجانب الشخصى للملك على النشأة والتربية، بالإضافة إلى بعض المحطات الهامة فى سيرته الذاتية والتى لها دلالات على توجهه الفكرى والثقافي باعتبار أن سلوكيات وتصرفات أى إنسان هى انعكاس عملى وتطبيقى لأفكاره وثقافته .

وسوف نتناول بالدراسة ملكين اعتليا عرش مصر : "الملك فؤاد" ونجله "الملك فاروق" وهما المعنيين فى هذه الفترة، وذلك فيما يلى :

١ - الملك "فؤاد" :

جاء عزل الخديوى عباس حلمى الثانى، وإعلان الحماية والأحكام العرفية على مصر بما يعنى عزلها عن الخلافة العثمانية ضمن ترتيبات إعلان المملكة البريطانية الحرب - " الحرب العالمية الأولى" -وجاء تعيين حسين كامل خلفا لأخيه المعزول الخديوى عباس حلمي حيث وجد فيه الاستعمار ضالته ؛ لتوفُّر كافة الشروط فيه والتى تتركز فى الثقة فى ولائه وإخلاصه للاستعمار، وقد بادلها الثقة لأبعد ما توقعت حتى أن سكرتير دار المعتمد البريطانى كان يقول عنه : "كان يزعجني دائما، سائلا : هل يستطيع أن يدعو هذا الشخص أو ذاك للغذاء أو العشاء، وحينما أخبرته بأنه يستطيع أن يدعو من يشاء تهلل فرحا كما لو نال حقاً كان يسعى إليه، وكان يقضى معظم وقته فى أراضيه ومع الفلاحين لينسى بهم هموم الحكم والسياسة" ([1]) .

وبعد وفاة السلطان حسين كامل واعتذار ابنه ووريثه الأمير كمال الدين انتقل العرش إلى العم الأمير أحمد فؤاد وذلك فى ٩ أكتوبر ١٩١٧، وكانت سلطة الاحتلال قد حصرت من يصلح للعرش، وتتوفر فيه مشروطها فى ثلاثة أمراء هم : الأمير كمال الدين حسين، والأمير يوسف كمال، والأمير أحمد فؤاد، أما الباقى فهم إما موالين لتركيا أو معادين للاحتلال – وقد رفض الأول خلافة والده كما نوهنا – وتبين للاحتلال صواب اختيارهم بعد انضمام الأمير كمال الدين والأمير يوسف

---

[1] كيف سقطت الملكية فى مصر "فاروق" بداية ونهاية – مرجع سابق ص ١٢ .

كمال إلى من وقعوا بيان الأمة يؤيدون سعد زغلول ويطالبون بالاستقلال .

وُلد الأمير أحمد فؤاد آخر أبناء الخديوى إسماعيل، وتربى فى المنفى فى إيطاليا، وعُيِّن ياوراً لجلالة ملك إيطاليا بعد تخرجه فى الكلية العسكرية الإيطالية، وكان شديد الطموح، إذ كان يسعى لأن يكون ملكا على ألبانيا، أو نائبا لملك فى ليبيا تحت التاج الإيطالي . ولما خاب مسعاه ؛ عاد إلى مصر، وابتسم له الحظ وجاء إليه عرش مصر تحت أعظم التيجان : "البريطاني" .

تزوج الملك فؤاد من "نازلي" كريمة عبدالرحيم باشا صبرى وزير الزراعة وقتها بعد أقل من عامين من اعتلائه العرش وذلك فى 24 مايو 1919 وكان الزواج الثاني، أما زواجه الأول فكان من أميرة واسعة الثراء، وقد طلقها بعد أن نشب الخلاف وتفاقم بينهما حين أراد الاستيلاء على ثروتها، وقد تحَّدث الناس زمنا به، وقد انتقم شقيقها لها، إذ حاول قتله بإطلاق الرصاص عليه، ولكنه نجا بعدما أصيب بعاهة مستديمة فى حلقه تؤثر على قدرته على الكلام، وقد يكون ذلك مصدرا للروايات والتى قالت بأن العروس –وكانت أجمل فتيات مصر - كانت ممانعة، وأن أسرتها ظلت مترددة زمناً، ولم يكن الأمير فؤاد متمتعا بسيرة طيبة خاصة أو عامة، ولكن قيل لهم بحسم : كيف يرفض أحد مصاهرة السلطان، وبعد تسعة شهور أنجب الأمير فاروق .

كان أول مرسوم أصدره السلطان فؤاد يقضى بإعفاء من يتطوع فى خدمة الجيوش البريطانية من الخدمة العسكرية المصرية تشجيعا منه على التطوع فى خدمة السلطة البريطانية، وأمر السلطان بحل مشكلة كانت معلقة حول "التبن" اللازم لغذاء دواب الحرب، وكان "التبن" المطلوب ثلثمائة وخمسين ألف جمل حصلت عليها سلطة الاحتلال بالسعر الذى حددته، ولما كثر ورود الجرحى والمرضى من عساكرالحرب حتى ضاقت المستشفيات العسكرية بهم، أمر بإخلاء المدارس الأميرية لتتحول إلى مستشفيات عسكرية، كذلك تبرع بمبلغ ثلاثة ملايين جنيه من حساب الحكومة المصرية لنفقات الحرب من ميزانية كانت لا تتعدى خمسة وثلاثين مليون جنيه ([1]) .

وفى 28 أبريل 1936 توفى الملك فؤاد، وتنفست مصر الصعداء لموته، وكان أبغض الحكام وأكرههم إلى قلوب المصريين من كل الطبقات والفئات بدءاً من الأسرة المالكة . وتشير تقارير المخابرات البريطانية - وهى المصدر الأول الأكثر دقة فى المعلومات لبريطانيا –عن كراهية المصريين التامة للسلطان فؤاد لأكثر من سبب :

أولها : أنه مُعَيَّن من قبل الاستعمار .

---

[1] نفس المرجع ص ٩ – ١٩ .

والثانى : أنه يخدم مصالح الاستعمار، ولا يُؤيِّد الوطنية، ولا يُعنيه شيء سوى بقائه على العرش ([1]) .

كما يشير تقرير اللورد ملنر – وهو الحجة الأولى لبريطانيا والوزير المسئول فى الشئون المصرية –بخصوص السلطان فؤاد إلى أنه لا يفتقر إلى الذكاء والدهاء، ولكنه صغير النفس، وبلا أى مبدأ على الإطلاق، ولا يحمل أى اهتمام بمصر أو أهلها، ولا يحفل بشيء ولا يسعى نحو هدف، ولا يدفعه أى حافز سوى مصلحته الشخصية، ولكنه يدرك تماما ولا يغفل لحظة عن أنه يعتمد كليا وجزئيا على تأييدنا له، وليس له من يعتمد عليه سوانا، وأنه لا يحظى بأى تقدير أو تعاطف من رعاياه، وأننا لو رفعنا أيدينا عنه فلن تستغرق نهايته أكثر من أيام معدودة، وأنه سوف يظل مخلصا لنا بقدر ما يمكن أن يخلص لأحد آخر يستفيد منه، وسوف يبذل من أجلنا كل ما فى طاقته إذا اطمأن إلى أنه باق على العرش، وأنه سوف يؤول لابنه من بعده – وكان السلطان فؤاد يُلح بشدة على الحكومة البريطانية فى طلب التصديق لابنه فاروق ليكون وريثا لعرش مصر- وقد أجابت الحكومة البريطانية إلى طلبه، وأقرت بأن يكون فاروق وريثا لعرش مصر ([2]).

٢ - الملك "فاروق" :

جاء تصديق بريطانيا لفاروق بوراثة عرش مصر مع توصية من الامبراطور البريطانى حول تربية الطفل وتنشئته – والتوصية هنا بمعنى الأمر الإمبراطورى الذى لا يرد – ومن ثم جاء عرض المندوب السامى بقيام مربية إنجليزية بمهمة تربية وتنشئة الطفل، ولم تمض أيام حتى وصلت المربية "مس تاير" قصر الملك فؤاد وباشرت مهمتها .

كانت مؤسسة المربيات البريطانية أحد أهم مؤسسات الإمبراطورية ودعاماتها، لكونها كانت تؤدي واجباتها المهنية والوطنية بكفاءة ودقة، حيث كانت حياة المربيات داخل القصور ووسط الأسر المالكة والحاكمة تتيح لهن تنشئة حكام موالين مخلصين يتشرَّبون طريقة الحياة البريطانية فى المهد، كما تتيح لهن بالطبع النفاذ إلى كل الأسرار والأخبار الدقيقة .

وكانت صناعة الحكام الموالين وصياغتهم منذ الصغر صناعة بريطانية قديمة أنجبت مواكب منهم فى كل أرجاء الإمبراطورية .

وكانت "المس تاير" على مستوى المهمة وبأعلى نسق ممكن، ولم تلبث أن هيمنت على حياة الأمير، وأصبحت أوسع السيدات نفوذا فى القصر بعد الملكة، بل ونافستها فى كثير من الأحيان .

---

[1] نفس المرجع ص ١٧ .

[2] نفس المرجع ص ١٨ .

كذلك أصبحت إحدى مهام المندوب السامى البريطانى متابعة نمو الأمير فاروق، وتلقى تقارير "مس تاير" بانتظام وتحويلها إلى لندن، فلما بلغ سن العاشرة، تم إعداد برنامج تعليمي مقتبس من برنامج آيتون تولاه طاقم من المدرسين الإنجليز بالإضافة إلى مدرس واحد فرنسي، وتحت إشراف المندوب السامي، وحينما بلغ الأمير الرابعة عشر سافر إلى بريطانيا ليستكمل دراسته – بناء على أوامر مشددة من المندوب السامى - على أن يكون تحت رعاية وعناية الأسرة المالكة البريطانية، وبالفعل احتضنته الأسرة المالكة البريطانية، وفاء بوعد جلالة الإمبراطور، وأصبح ضيفا دائما على حفلاتها، وقدمته لولى العهد "أمير ويلز" ولشباب الأسرة من سنه حتى يختلط ويمرح وينهل من الثقافة وطريقة الحياة البريطانية، ولم يستغرق الوقت طويلا حتى فتر حماس الأسرة الملكية وبدا أن الأمير يفتقر إلى السلوك الملكي وأن "المس تاير" لم تستطع أن تحميه من التأثير الإيطالى والشركسى معا، وتقلصت علاقاته بالأمراء واللوردات الصغار، وحينما تقدم إلى الكلية ثبت عدم صلاحيته للالتحاق بها، وتصدَّع المشروع التربوى فى النهاية حينما دبَّ الخلاف فى صفوف البعثة المرافقة، وثار نائب رئيس البعثة على رئيس البعثة، واتهمه بإفساد الأمير حين قرر الرئيس أن يُطلع الأمير على الوجه الآخر من الحياة البريطانية، وأن يصحبه إلى النوادى الأرستقراطية وعلب الليل، حيث انزلقت قدم الأمير، وقرر نائب الرئيس العودة إلى مصر لرفع الأمر إلى الملك فؤاد حتى يأمر باستدعاء البعثة ليكمل الأمير تربيته فى مصر، إلا أن القدر كان قد حسم الأمر بوفاة الملك فؤاد، وذلك بعد ستة شهور من سفر الأمير . وحينما وصل ولى العهد من بريطانيا ليخلف والده خرجت الجماهير لاستقباله وكانت مستبشرة خيرا بولايته .

ولما كان الملك الجديد فى سن السادسة عشر وبضعة شهور، ولم يبلغ السن القانونية لتولى العرش وهى الثامنةعشرة فقد تولى سلطاته مجلس وصاية، وكان السفير البريطاني قد نصح نصيحة - لا تُرَد – بأن يكون الأوصياء من الأصدقاء، ودار البحث حول أفضل ما يقوم به الملك حتى يبلغ سن الرشد، وتقدَّم السفير البريطانى باقتراح أن يُنتَدب أستاذ بريطانى شاب يرافق الملك ويلازمه ويتبادلا الجدل والنقاش فى فنون وعلوم وقضايا العصر، وتمت الموافقة على هذا الاقتراح، وانتدب أستاذ شاب بريطانى من كلية آيتون ليكون مستشارا ثقافيا للملك ويرافقه ويُعمِّق درايته بالنظم والمبادئ وطريقة الحياة والحكم البريطانية .

ولم يترك الملك فاروق حتى بلغ سن الرشد حين أفتى البعض بأن حساب عمر الملك المسلم يكون بحسب السنين الهجرية، الأمر الذى يختصر سبعة شهور، وقد قبلت الحكومة هذه الفتوي، ومن ثم انتهت الوصاية، وتولى العرش فى يوليو 1937([1]) .

---

[1] نفس المرجع ص ١٩ – ٣٣ .

٣ - كيف تؤثر شخصية الملك فى المجال السياسى ؟

بعد استعراض نبذة من الجانب الشخصى للملك يمكننا أن نطرح الملاحظات الآتية :

- يبدو أن أهم المعايير التى وضعتها سلطة الاحتلال فى اختيارها "للملك" حاكم مصر كان المعيار الثقافى، ويظهر ذلك فى اختيار "فؤاد" الذى وُلِد وتربَّى ونشأ وتعلَّم في إيطاليا، بل ومارس حياته العملية المهنية وغير المهنية فى إيطاليا، فاكتسب ثقافته وأفكاره ومبادئه ومثله العليا ومقاييسه ومعاييره من المجتمع الإيطالى، بل وكل خبراته العملية أيضاً، إذن فقد عيَّنت سلطة الاحتلال فى حقيقة الأمر مَلِكاً إيطالياً على مصر، ويزداد معيار الثقافة وضوحاً فى حالة فاروق، الذى تولت سلطة الاحتلال بنفسهاعملية البناء الثقافى والفكري له، وتشكيل نظرته للحياة والإنسان والكون بما يتضمن أسس تفكيره ومنهجه في الحياة والقيم والمثل العليا، ومعاييره فى التقييم والحكم على الأمور، على النحو الوارد بالبحث .

وإذا كان البشرى قد أشار إلى التاثير السلبى الذى يحدث نتيجة تبنِّى نخبة من المصريين للثقافة الغربية وانتهاجهم نمط الحياة الأوربية الحديثة، حيث أطلق عليهم اسم "العلمانيين"، وأن ذلك أوجد ثنائية للمعايير، مما أحدث شرخاً فى عقل وقلب الأمة، فى الوقت الذى لم يكونوا يملكون سلطة سياسية .. أما كان له أن يكشف عن تأثير ثقافة هذا "الملك" العلمانى - الذى امتلك السلطة السياسية فى البلاد – على مسار الأحداث السياسية .

- التباين الشديد فى القدرات والإمكانات بين الملكين "فؤاد"و"فاروق"، وانعكاس هذا العامل على الحياة السياسية يعطى أهمية لتحديد شخصية "الملك"، فعلى حين اعتلى "فؤاد" عرش مصر بعد أن بلغ مبلغ الرجال من النضج والثقافة – وُلِد وأكمل تعليمه فى إيطاليا، وتمرَّس فيها فى عدة وظائف، حتى صار رجلا ناضجا، له خبراته فى الحياة –مما يجعل ممارسته لسلطاته المخولَّة له دستوريا عن إرادة حرة واعية مسئولة عن كل تصرفاته، جاء على العكس "فاروق" الذى اعتلى العرش وهو غلام قاصر، تمَّ تعيين مجلس وصاية عليه، حتى يبلغ سن الرشد، ولم يكمل تعليمه، وفشل فى الالتحاق بإحدى الجامعات البريطانية، ومن ثم، فإن ممارسة "فاروق" لسلطاته المخولة له دستوريا تكشف عن وجود عوار أو إشكالية دستورية، تتمثل فى جسامة المهام والسلطات المنوطة بالملك فى الدستور، والتى تتطلب رجلا ناضجا له قدرات وخبرات وكفاءة سياسية واجتماعية تتناسب مع حجم السلطات والمهام المنوطة به، لم تكن متوفرة فى غلام قاصر فاقد للأهلية كما هو فى وضع وحالة "فاروق"، بما يعنى تحميل إنسان بما لا يُطيق، أو بما هو أكثر مما

تستطيع قدراته وإمكاناته وكفاءته، الأمر الذى كان يفرض إيجاد مخرج أو حل دستورى لهذه الإشكالية التى لم يتعرَّض لها "البشرى" ولو بمجرد إشارة.

ونرى أن البشرى قد تجنَّب هذه القضية برمتها، باستخدامه لفظ "الملك" مجردا، ليبدو المعنى محملاً بالقيمة وبمهابة وجلال المنصب الرفيع، حتى يتمكَّن من طرح تصوُّره عن صورة صائبة للديمقراطية الدستورية تتمثل فى صراع بين الملك والأمة، والتى يمكن أن تتحوَّل إلى صراع بين ملك إيطالى والأمة فى الحالة الأولى، وبين الملك الغلام الصغير والأمة فى الحالة الثانية . ويبقى فى المضمون الأخير أن نشير إلى جوهر شرعية أى حاكم ألا وهى مدى قبول المحكومين له، ونرى أن فى مدلول هتافات الجماهير فى المظاهرات ما قد يُغنى عن الإطالة مثل : " يافاروق يانور العين، أمك مرافقة إثنين "على ماهر" و"أحمد حسنين" ([1]) .

٣ - حزب الوفد

ينظر البشرى لحزب الوفد باعتباره جاء كأحد نتائج ثورة1919 ، وأنه اكتسب تأييد الكتلة الشعبية العريضة من العمال والفلاحين وأصحاب الدكاكين والطلبة، وكانت قيادته أساسا من الطبقة المتوسطة ومثقفيها من المهنيين مع بعض عناصر من كبار الملاك يمثلون الجانب المعتدل داخل القيادة، وكان الفكر السائد داخل القيادة والدوائر المؤثرة فيها لا تزيد على الفكر الوطنى الليبرالي ([2]) .

وفى هذا الجانب نرى ضرورة التوقف عند مسألة : أن قيادة "الوفد" أساسا من الطبقة المتوسطة ومثقفيها من المهنيين مع بعض عناصرمن كبارالملاك، وكذلك تمتع "الوفد" بشعبية كاسحة، فالمعنى المفهوم من العبارة توحى بأن الوفد كان يعمل لصالح الطبقات الفقيرة، إلا أن البحث المقدم من "عزة وهبى"، يلقى الضوء على أهمية تحديد البنية الاجتماعية للأغلبية الوفدية، ذلك أنه من الممكن أن تكون نسبة بعض الفئات داخل الوفد أقل أو أكثر منها إذا قورنت بنسبتهم داخل البرلمان ككل، مع افتراض الباحثة أن الانتماء الاجتماعى سوف يكون له أثره على سلوك البرلمان، مما يجعلنا نتوقع سلوكا للأغلبية الوفدية مختلفاً بطريقة أو بأخرى عن السلوك الذى يمكن أن توحى به البنية الاجتماعية للوفد ككل، وفى هذه المسألة قدَّم البحث الأدلة الواضحة على سيطرة كبار الملاك والرأسماليين الصناعيين على الوفد ([3]).

---

[1] السيد محمد عشماوى – تاريخ الفكر السياسى المصرى ١٩٤٥ / ١٩٥٢ – كلية الآداب جامعة القاهرة عام ١٩٧٧.

[2] دراسات في الديمقراطية المصرية _ مرجع سابق ص ٨٢ .

[3] عزة وهبى – تجربة الديمقراطية الليبرالية فى مصر - رسالة ماجستير كلية الإقتصاد والعلوم السياسية عام ١٩٧٨ – ص ١٧٣ .

وذكر البحث أيضاً أن دراسات عديدة تشير إلى أن البنية الاجتماعية للوفد لا تتميز كثيراً – هذا إن تميزت على الإطلاق – عن غيرها من الأحزاب التي كانت قائمة في ذلك الوقت، وقد ذكر أن هذه المؤشرات تجد سنداً لها من تاريخ الوفد، فمنذ بداية تكوينه عبَّر عن نفوذ كبار الملاك بشكل واضح، فقد كانت اللجنة المركزية التي شُكِّلت لقيادة ثورة ١٩١٩ تضم ما نسبته ٣١ر٨٣% من كبار الملاك، واستمر تواجدهم واضحا في داخل الحزب حتى بعد أن خرجت منه المجموعة التي كونت حزب الأحرار الدستوريين في ١٩٢٢، كما أن الوفد قد ضم في عام ١٩٣٦ بعد عقد المعاهدة عددا من كبار الملاك - بصرف النظر عما إذا كان قد تم بناء على الرغبة في توفير المصادر المالية لتمويل نشاط الحزب أو لأسباب شخصية لا دخل للمبدأ بها - وهذا يدل بوضوح على أن الوفد لم يكن بعيداً في تكوينه عن كبار الملاك، كذلك لم تكن الوزارات الوفدية بمنأى عن كبار الملاك وإن كانت نسبتهم فيها أقل من نسبتهم في وزارات الأقلية غير الحزبية ووزارات الأحرار الدستوريين ([1]) .

طرح البشرى تقييمه للوفد فى إطار فلسفى مبهم، وفى عبارات غامضة، حيث طرح مقدمة تحمل قواعد ومبادئ عامة يُمكن بها تقييم كفاءة وقدرة أى حركة سياسية، ثم خرج بأحكام قاطعة فى تقييم كفاءة وقدرة الوفد دون أن يقوم بتطبيق هذه القواعد والمبادئ، ودون أن يستند على أى أدلة أو حجج لإصداره هذه الأحكام .

يقول البشرى[2] فى مقدمته : "وليس هنا مجال للنقاش فيما إذا كان من الممكن وقتها أن تكون القيادة الوطنية للديمقراطية على صورة أكمل، أو على انحيازشعبى أعظم، أو فهم أنضج، إن ذلك يرتبط بتحديد درجة التطور الاقتصادى ومدى النضج السياسى للجماهير الشعبية، والمسكنات التاريخية حسب ظروف الداخل والخارج، والمستوى الحضارى الفكرى للمجتمع كله، وليس الأمر مجال نقد بل مجال تحليل وتقص للأسباب والنتائج"، ثم يتابع كلامه مباشرة، ليصل إلى نتائج حاسمة وقاطعة لهذه المقدمة فيقول : "وبشكل عام فإن الوفد فى هذه الفترة كان من أنضج الحركات الوطنية وأكثرها طموحا بين حركات شعوب الشرق، وقد حدد من الأهداف وحصل من المكاسب ما لم تحصل عليه شعوب كثيرة وقتها، وكان كفاح مصر كفاحا هاديا ومثلاً يدرس فى ظروف يستبد الاستعمار فيها بغالب مساحة الكرة الأرضية".

---

[1] دراسات في الديمقراطية المصرية _ مرجع سابق ص١٧٤ .

[2] نفس المرجع ص ٨٢ .